جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
sa.mo208@uoanbar.edu.iq

الثقافة السياسية في العراق بين إرث الماضي واشكاليات الحاضر

مؤيد جبير محمود
Muaead Jubair Mahmod

الملخص:

مع التحول الديمقراطي في العراق بعد العام 2003 ازداد الاهتمام بالثقافة السياسية على المستوى الأكاديمي والسياسي انطلاقا من تلك الفرضية التي تؤكد على أهمية الثقافة السياسية في نجاح التجربة الديمقراطية في العراق، وتحديد طبيعة الفعل السياسي للمواطن إزاء نظامه السياسي؛ فلايمكن الحديث عن تنمية وتحديث وفاعلية سياسية مالم يكن المواطن على قدر كبير من الوعي السياسي بقدرته الذاتية على التأثير بمدخلات النظام السياسي ومخرجاته (قرارته السياسية). ولكن ثمة اشكالية يطرحها هذا الموضوع تتعلق بعدم تطابق ثقافة المجتمع العراقي السياسية – على مستوى النخب والجماهير- مع فعل ومتطلبات التغيير والتحول الديمقراطي؟. وعلى هذا افترضت هذه الدراسة عدم قدرة النخب السياسية الحاكمة في العراق مابعد 2003 من صوغ نمط ديمقراطي للثقافة السياسية حيث ظلت ثقافة تقليدية وخاضعة بفعل تحكم أطر التفكير الماضوية في وعي وسلوك معظم أفراد المجتمع العراقي، فضلاً عن عدم اكتراث الطبقة السياسية الحاكمة بتنمية الوعي والمعرفة السياسية الديمقراطية، والتحايل على عملية التحول الديمقراطي و افراغها من مضامينها الفلسفية والفكرية بما يخدم مصالحها الحزبية والفئوية الضيقة. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من المختصين في العلوم السياسية والاجتماعية ونشير هنا الى دراسة الدكتور (عبد العظيم جبر حافظ) الذي حاول إيجاد علاقة سببية بين الثقافة السياسية وموضوعة بناء الوحدة الوطنية في العراق، وأكد على أهمية تنمية ثقافة سياسية ديمقراطية لكي يتعزز مفهوم الوحدة الوطنية، و الهوية الوطنية السياسية الجامعة. وكذلك نشير الى دراسة الدكتور (خلف صالح علي) الذي وضع مقاربة استشر افية لمستقبل الثقافة السياسية المدنية في العراق، إذ إفترض تأثير الثقافات الفرعية والنزعات الطائفية على نمط الثقافة الديمقراطية في العراق. وهذان البحثان إضافة لما كتبه الباحث (رحيم ابراهيم الحمر اني) بعنوان " أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005" هما آخر ماكتب عن الثقافة السياسية في العراق.

الكلمات المفتاحية:

الثقافة السياسية– العراق- التحول الديمقراطي– الهوية السياسية– النخب السياسية.

Abstract

According to the democratic transformation in Iraq after the year 2003, the interest in political culture increased at the academic and political level, based on this hypothesis that emphasizes the importance of political culture in the success of the democratic experience in Iraq, and determining the nature of the citizen's political action regarding political system. It is not possible to talk about development, modernization, and political effectiveness unless the citizen has a high degree of political awareness of his own ability to influence the inputs and outputs of the political system (political decisions). But there is a problem raised by this topic related to the incompatibility of the political culture of Iraqi society - at the level of the elites and the masses - with the action and ?requirements of change and democratic transformation

Accordingly, this study assumed the inability of the ruling political elites in Iraq after 2003 to formulate a democratic pattern of political culture, as the culture remained traditional and subject to the control of past thinking frameworks in the awareness and behavior of most members of Iraqi society, in addition to the indifference of the ruling political class to developing democratic political awareness and knowledge. And circumventing the process of democratic transformation and emptying it of its philosophical and intellectual contents in a way that serves its narrow partisan .and factional interests

This topic has received the attention of many specialists in political and social sciences, and we refer here to the study of Dr. (Abdul Azim Jabr Hafez), who tried to find a causal relationship between political culture and the issue of building national unity in Iraq, and stressed the importance of developing a democratic political culture in order to strengthen the concept of national unity. And the comprehensive national political identity. We also refer to the study of Dr. Khalaf Saleh Ali, who developed a forward-looking approach to the future of civil political culture in Iraq, as he assumed the influence of subcultures and sectarian tendencies on the pattern of democratic culture in Iraq. These two studies are an addition What was written by the researcher (Rahim Ibrahim Al-Hamrani) entitled "The Impact of Political Culture on Building the Political System in Iraq after 2005" is the last .book written about political culture in Iraq

Keywords: political culture- Iraq - democratic transformation- political identity- political elites

المقدمــة

يحظى موضوع الثقافة السياسية في العراق بأهمية كبيرة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العراق السياسي، ولاسيما بعد مضي ثمانية عشرة عاما على التغيير السياسي في العراق. إذ كان يتوقع أن تولي النخبة السياسية (الجديدة في العراق) اهتماما خاصا لموضوعة الثقافة السياسية كونها تعبر بشكل فعلي عن البيئة السياسية التي يتحرك فيها النظام السياسي. والأخير يتأثر بنمط الثقافة السياسة السائدة، فهي تمثل مو اقف الجماهير واداراكاتهم إزاء دولتهم، ونظامهم، ومؤسساتهم السياسية في علاقة تأثيرية متبادلة. ولكن هذه النخبة انشغلت في التفكير بالسلطة، والامتيازات التي تمنحها هذه السلطة، ولم تهتم في بناء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي، ولا ثقافة سياسية تعددية لتكون منسجمة

مع التحول الديمقراطي الذي حدث في العراق بفعل الارادة الخارجية المتمثلة بـ (الاحتلال الامريكي للعراق).

كانت النخب العر اقية (المستنيرة) قبل عام التغيير في 2003 تأمل في تنامي الاتجاه الر افض لسياسات النظام السابق من الداخل، كتعبير عن تغير في وعي النخبة والجماهير، ولا أن يكون التغيير بفعل خارجي. فقد كانت تدرك تماما أن فعل التغيير إذا كان بموجب (ارادة خارجية علوية) سوف لن يكتب له النجاح، لأنه فعل استباقي متقدم على حركة الوعي، ومستوى الثقافة السياسية في البلاد آنذاك، فنمط الثقافة السياسية في عهد الرئيس صدام حسين كان نمطا (هجينا) بين الثقافتين التقليدية والرعوية (ثقافة الخضوع) بحسب تنصيف الموند وفيربا. وعلى الرغم من أن فعل التغييركان تحركه ارادة عر اقية نخبوية من معارضي الخارج، إلا أن أكثرية تلك النخب كانت منقطعة عن حقيقة ماكان يحدث في العراق من جهة، وثقافتها السياسية محدودة و(مضطربة) بفعل انتمائها الى اديولوجيات مختلفة من جهة ثانية.

ويتميز العراق اليوم بازدهار التعددية السياسية (تعددية حزبية وتعددية رأي، وظهور تعددية ثقافية كإنعكاس سمح للمكونات الاجتماعية والاثنية والثقافية ان تعبر عن ذاتها، عبر تشكيلها لأحزاب سياسية، وامتلاكها لوسائل اعلامية مختلفة، ومشاركتها الفعلية في السلطة. وكان يفترض أن تزدهر أيضا الحركة الثقافية في البلاد، ولكن طبيعة الأحداث الأمنية ألقت بظلالها على مجمل الوضع العام في العراق؛ فانتكست الثقافة، كنتيجة مصاحبة لانتكاسة الأمن والسياسة.

أهمية الموضوع

تُعدُ الثقافة السياسية واحدة من أهم الأسس التي يبتنى عليها النظام السياسي لهذا تحظى باهتمام من يملكون مقاليد السلطة؛ فهي من أهم أدوات التحكم بالفعل السياسي للجماهير إزاء السلطة، والنظام السياسي؛ ليكون المواطن إما تابع وخاضع للسلطة السياسية، وغير مكترث بمقرراتها، ومخرجات النظام السياسي. أو أن يكون المواطن متفاعلاً مع النظام والسلطة السياسية لوعيه بأهمية المشاركة السياسية، وضرورة التأثير في الفعل السياسي الحكومي بما يخدم تحقيق مصالحه، وضمان عدم استبداد السلطة. وتزداد أهمية دراسة الثقافة السياسية في العراق الحديث والمعاصر نظرا لكونها تمثل مدخل ثقافي لفهم طبيعة الفعل السياسي، والمو اقف الجماهيرية إزاء هذا الفعل. والضرورة المعرفية والمنهجية تقتضي - في دراسة الظواهر السياسية في العراق - توظيف هذا المدخل لفهم أعمق لسياق التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية في العراق عند تشكل الدولة العر اقية في العام 1921، واعادة تشكيلها في العام 2003.

اشكالية الدراسة

تطرح هذه الدراسة سؤال أساسي عن صعوبة تصنيف الثقافة السياسية في العراق؛ فمن الناحية النظرية كان يجب أن تكون ثقافة العراق السياسية ديمقراطية (تعددية)، نظرا لأن طبيعة نظام الحكم في العراق اليوم هي طبيعة ديمقراطية وهذا يقتضي أن تكون الثقافة السياسية معبرة بشكل و اقعي وفعلي عن حقيقة النظام السياسي؟ ولكن و اقع الأمر يشير الى خلاف ذلك، فلاتوجد ثقافة سياسية ديمقراطية على الرغم من أن النظام السياسي العراقي يرتكز على آليات ديمقراطية في عمله (الانتخابات، التداول السلمي للسلطة، تعددية حزبية، تعددية رأي).

إن صعوبة تحديد نمط الثقافة السياسية في العراق يمثل اشكالية حقيقية على المستويين المعرفي والسياسي. وهذه الاشكالية بدورها تثير عدد من الأسئلة الفرعية:

- ماهي طبيعة الثقافة السياسية في العراق قبل العام 2003؟
- وماهي طبيعة الثقافة السياسية للنخبة السياسية التي وصلت الى السلطة بعد العام 2003؟
- ولماذا الثقافة السياسة في العراق اليوم، ثقافة سياسة (هجينة) بين ثلاثة انماط (تعددية وتقليدية ورعوية)؟

- وكيف يمكن تطوير مستوى الثقافة السياسية والارتقاء بها في العراق؟، ليكون النمط الديمقراطي (التعددي المساهم) هو النمط السائد.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من قرضية أساسية مفادها:

(إن نمط الثقافة السياسية السائد في العراق اليوم هو نمط هجين يمتد الى ارث الماضي، ويتكون في الحاضر من ثلاثة أنماط تتداخل فيما بنيها بفعل فشل النخبة الساسية الحاكمة منذ العام 2003 في توظيف أدوات الدولة (مؤسساتها السياسية، والتعليمية، والثقافية، والاقتصادية) في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للفرد العراقي، وفي قدرتها على بلورة فلسفة سياسية ديمقراطية تمثل هوية الدولة وثقافتها السياسة).

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في فهم بيئة الثقافة السياسية في العراق، والمتغيرات التي حدثت فيها ولاسيما بعد العام 2003، فإدراك الجزئيات هو مقدمة صحيحة للتوصل الى نتائج كلية. كما إن الدراسة اعتمدت على المنهج النقدي كإسلوب تحليلي يعزز من منهج الاستقراء في تحليل الأحداث والسلوك السياسي للنخبة والجماهير المتعلقة بموضوعة الدراسة. هيكلية الدراسة

المبحث الأول: الثقافة السياسية في العراق قبل العام 2003

المصادر والسمات

تشكلت الثقافة السياسية في العراق – شأنها شأن الثقافة العامة - عبر سياق طويل من التفاعل والتراكم الحضاري والاأداث التاريخية، ووبصفها مجموعة من المعتقدات والقيم والتصورات والسلوكيات والأمزجة فهي تعكس طبيعة المجتمع الذي تتجسد فيه. وعند الحديث عن مجتمع متعدد الثقافات مثل المجتمع العراقي يتوجب ان نضع في الحسبان هذه السمات التعددية ثقافيا ودينا وعرقيا ومذهبيا.

أولاً: مصادر تكوين الثقافة السياسية في العراق 1921- 2003 .

تشكلت الثقافة السياسية في العراق الملكي والجمهوري عبر عدد من المصادر الرئيسة ومنها:

تأسيس الدولة الوطنية الحديثة 1921

عاش العراق تحت حكم الدولة العثمانية مئات السنين، وفي السنوات الأخيرة من عمر هذه الدولة كان العراق يعيش أسوأ مراحله، إذ اتسم الوضع فيه بالتخلف في كل المجالات، ولكن ثمة تغيرات مهمة عملت على التأسيس لمرحلة جديدة فيه، ومن هذا التغيرات:

1 - نشوء طبقة فكرية وسياسية (عسكرية ومدنية) تأثرت بالأفكار القومية والليبرالية والديمقراطية كانعكاس لما كان يجري في العالم الاسلامي آنذاك في سياق التساؤلات الكبيرة عن و اقع البلدان العربية والاسلامية في ظل صدمة الاحتكاك بالدول الأوربية ومعرفة ما وصلت إليه من تقدم وحداثة(1).

2 - احتلال البريطانين للعراق بعد انتصارهم على القوات االعثمانية، و انسحاب الأخيرة منه، وقيام البريطانيين بتشكيل حكومة عر اقية، والعمل على تأسيس دولة (مملكة) لتكون دولة وطنية حديثة تقام على الولايات العثمانية الرئيسة التي كانت تمثل العراق العثماني(البصرة، بغداد، الموصل)(2).

3 - تبني نظام سياسي ديمقراطي قائم على التمثيل النسبي والتعددية الحزبية والثقافية، وتعددية الرأي من

(أحزاب، ووسائل اعلام، ومنظمات مجتمع مدني)(3). أدركت بريطانيا سريعا طبيعة المجتمع العراقي، والتحديات التي يمكن أن تواجهها في ظل ثورات العشائر، ومو اقف المؤسسات والشخصيات الدينية. لهذا عملت على التأسيس لشرعية سياسية للنظام السياسي الوليد، لضمان استمراره. هذه الشرعية اصطدمت بوجود مو اقف ر افضة للوجود البريطاني، ورؤيته في تأسيس دولة جديدة. فالمرجعات الدينية الشرعية كانت ر افضة لهذا الوجود، و أفتت بضرورة محاربته والوقوف مع العثمانيين. واستندت بموقفها الر افض هذا الى معتقداتها الدينية التي لاتجيز الوقوف مع المحتل، ووجوب مدافعته، والدفاع عن بيضة الاسلام، ومناصرة المسلمين على مختلف(4). كما أنها رفضت المفاهيم السياسية الغربية (العلمانية والديمقراطية) بِعَدها قيما غربية (بضاعة غربية)، تدعو الى الكفر وفصل الدين عن الدولة وتحكيم شرعية وضعية بدل شريعة الاسلام. فضلا عن أنها في تلك المرحلة كانت لاتجيز العمل السياسي حتى مع الحكومة المسلمة، منطلقة من مو اقفها الفقهية التقليدية بعدم جواز العمل السياسي حتى ظهور الامام الغائب وقيام دولته الشرعية.

كما اصطدمت الرغبة البريطانية بمو اقف كثير من العشائر التي قامت بثورة مسلحة ضدها، منطلقة من قيمها التقليدية بمحاربة الغزاة، وطردهم، وعدم الخضوع لهم، مستلهمة كل سرديات الإباء والشجاعة الدينية والعشائرية، مستعينة بقوة حضورها على اتباعها، وحثهم على الجهاد لرد الغزاة، ومناصرة المسلمين. ولكن سرعان ما تمكنت بريطانيا من اخماد ثورة العشائر عن طريق قتلهم أو نفيهم أو زجهم بالسجون، معتمدةً على قوتها العسكرية وتفوقها التكنلوجي، وعلى تعاون عدد من زعماء العشائر والنخبة السياسية (العسكرية والمدنية) في المضي بمشروع الدولة. وهذا ما يرجعه العلوي الى طبيعة المجتمع القبلي في العراق الذي يستم بتغير المو اقف ويفتقرون الى الوعي الديني والوطني اللازم لممانعة الاغراءات البريطانية(5).

وعلى هذا شهد العراق حالة من الانقسام الشعبي والنخوبي تجسد في ظاهرتين:

الأولى: انقسام على المستوى الوطني والسياسي: الموقف من المحتل، والعثمانيين، وطبيعة الدولة وشكل النظام السياسي.

الثانية: انقسام او صراع القديم والحديث، على مستوى المفاهيم الدينية والسياسية : الموقف من الحركة الدستورية (في تركيا و ايران)، والسؤال الاساس حولها هل هي حلال أم حرام؟، وما هو موقف المراجع الدينية منها؟(6) وكذلك أثيرت في سياق هذا الصراع تساؤلات أساسية أيضا عن شرعية نموذج الدولة الوطنية بالصيغة الغربية في ذهنية لايوجد في وعيها الديني والثقافي نموذج آخر غير نموذج الخلافة الاسلامية.

الرؤية الدينية

إن البحث في ماهية الثقافة السياسية يبقى بحثا ناقصا مالم يأخذ أثر الدين في توجهات الثقافة السياسية . وهذا يعود في الدرجة الأساس الى دور الدين في بلورة نمط الثقافة السياسية، وفي قدرته على انتاج ثقافة سياسية من نمط خاص يتماشى أو يتماهى مع المرجعيات والاصول التي يقوم عليها الدين ذاته. ففي هذه المؤسسة يتلقى الانسان القيم والتصورات الاولى عن الله والانسان والمجتمع، وتشكل التفسيرات الدينية وعي الانسان إزاء كل القضايا، ويحصل عن اجوبة عن كل تساؤلاته الميتافيزيقية، والحياتية، بما فيها تساؤلاته عن الدولة والسياسة. وتغرس فيه بوقت مبكر من حياته قيم الطاعة المطلقة للقائد السياسي (خليفة، ملك، امير، ولي، رئيس).

إن حضور الدين في حياة العر اقيين أسهم في هيمنة الثقافة الدينية على طريقة تفكيرهم وسلوكهم السياسي. غير إننا يجب أن نؤكد هنا أن هذه الثقافة يكونها الفهم البشري للنص الديني؛ فعلماء الدين كانوا يمثلون طبقة مثقفة احتكرت التفسير الديني، ومثلت لهم أطراً مرجعية يلتزم بتعاليمهم وفتاواهم الناس. ان اختلاف المذاهب الدينية في العراق أدى الى اختلاف ثقافتهم العامة، والخاصة، لهذا فإن الموقف من الدولة والسياسة والحكم التي تشكل جوهر الثقافة السياسية كان متأثرا الى حد كبير باختلاف الرؤى والمو اقف السياسية لهذا المذهب أو ذاك. فعلى سبيل المثال

فإن اختلاف الأطر الفكرية وأدوات التفكير بين (السنة والشيعة) كان له أثر جوهري في اختلاف مو اقفهم من تشكيل حكومة عر اقية تحت الاحتلال، ومن ثم تأسيس دولة وطنية علمانية. فالنخب السياسية التي شاركت البريطانين في تأسيس المملكة العر اقية الحديثة في العام 1921 كان في معظمها تنتمي الى (الطائفة السنية في العراق). وكان وعيهم السياسي متأثرا بالفكر الغربي والثقافة الغربية، تدفعهم الحماسة لهذه الفكرة نظرا لأن اكثريتهم كانوا ينتمون الى النخب العسكرية التي حصلت على معارف وتدريبات حديثة في أوربا، وتعاون كثير منهم مع البريطانيين في حربهم ضد العثمانيين. فضلا عن ان هذه النخب تسلحت بمو اقف دينية مؤيدة لهم، ومتسقة مع فكرة الدولة – الأمة في العراق. وهذا الموقف الذي مثلته النخب العسكرية والسياسية والدينية التي تمثل (السنة) في العراق كان يختلف كثيرا مع موقف المؤسسة الدينية الشيعية التي كانت تتحفظ عن الانخراط في العمل السياسي انطلاقا من معتقدها الديني (في تلك المرحلة عند تأسيس الدولة) بعدم جواز الاشتراك في الحكومات في زمن الغيبة(7).

ولكن التطور اللافت في موقف علماء الدين في العراق هو تأييدهم الواسع لقبول تنصيب الملك فيصل الأول ملكا على العراق. ولتفسير هذا الموقف يقول فالح عبد الجبار "إن ثنائية الخلافة العربية بمعناها الديني والاثني ساعدت في توطيد مقبولية الملك العربي تجاوز انقسام المجتمع العرقي التقليدي"(8).

القيم والعادات والأعراف القبلية والعشائرية

تثمل العشيرة والقبيلة في العراق وحدة تكوين اجتماعي أساسية، وللعشيرة في العراق منظومة من القيم والعادات والاعراف تمثل أحد اهم مكونات انتاج الوعي والتفكير وتشكل قيم أفرادها وتصوراتهم ازاء النظام العام، والنظام السياسي، وقبل ذلك إزاء بعضهم البعض. ومن ثم فهي تمارس دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتحدد نمط الثقافة السياسية. وقد فهم البريطانيون هذا الو اقع وسارعوا باصدار قانون (دعاوى العشائر) منذ بداية احتلالهم للعراق في العام 1916، ليقوم حكمهم للعراق على مرتكزين: الأول قانون الدولة العام، والثاني قانون دعاوى العشائر الذي استمر حتى قيام الجمهورية في العام 1958م(9). وعلى هذا فإن خضوع العشيرة لسلطة الدولة في العراق حتى عام 2003 يتسق وفكرتها عن السلطة بوصفها سلطة أبوية يجب الخضوع لها. واستمرت العشيرة بتقديم الولاء للدولة رغم تغير الأنظمة السياسية، وتحث أفرادها دائما على الطاعة المطلقة لسلطة الدولة طالما أن الدولة لاتنازع العشيرة والقبيلة سلطانها، وتغدق عليها بالهديا والعطايا. وبالمقابل فإن السلطة تلجأ الى الاستعانة بالعشيرة كقوة ضبط اجتماعي وأمني في الحالات التي تشعر فيها الدولة بالضعف، أو في الظروف التي تخوض فيها حروب داخلية او خارجية.

الاتجاه القومي (القومية فكراً وسلوكا)

انتشرت الافكار القومية في العراق في نهايات القرن التاسع عشر، إذن تأثرت بعض النخب العر اقية بالفكرة القومية الأوربية، وبما كان يجري في تركيا كرة فعل ازاءها(10). وعزز هذا الاتجاه تبنيها كفكرة دافعة ومحرك للثورة العربية الكبرى في الحجاز لطرد العثمانيين، وتأسيس الوطن القومي العربي الواحد. فدخلت الفكرة القومية كمكون أساسي من تكوين (ثقافة سياسية نخبوية وجماهيرية) في تلك المرحلة. وأسهم في تنامي هذا النمط من الثقافة السياسية هو قيامها على عنصرين أساسيين يشكلان الوعي السياسي العربي وهما: (الدين والعروبة)(11). لهذا انتشرت هذه الثقافة في مختلف الاوساط الجماهيرية في المدينة والريف، وفي العشائر لتمثل قيمة عليا من قيم القبيلة والعشيرة، ورمزية من رمزياتها. وعليه أصبحت القومية قيمة ثقافية عليا على مستوى النخبة بوصفها اتجاه قومي: فكري وسياسي ثقافي، وعلى مستوى الجماهير بوصفها قيمة اجتماعية عليا. ولكن هذا الاتجاه القومي العروبي حفز بالمقابل في نمو اتجاه قومي كردي كردة فعل متخوف من من هيمنة الاتجاه القومي العربي، وكمهدد للتنوع الثقافي في العراق(12).

الاتجاه الديمقراطي (الانتليجنيسيا العراقية)

مثلت الديمقراطية اهم مصادر التكوين الثقافي للنخبة السياسية العر اقية (الانتليجينسيا) عند تشكيل الدولة، على اعتبار انها تمثل جوهر النظام السياسي الجديد في العراق. ومو اقف هذه الطبقة انقسم من الديمقراطية بين من يؤمن بها كفلسفة وقيم سياسية عليا، وبين من عدها أمرو اقع يجب الاحتكام إليه أو مجرد آليه للوصول إلى السلطة.

لهذا لم تكن الانتجلينسيا في العراق موحدة من الناحية الفكرية على الرغم من مستوى وعيها السياسي المتقدم قياساً بالمجتمع العراقي، وتوزعت اتجاهاتها ومو اقفها السياسية الى أكثر من تيار فكري وسياسي بحكم تعدد مرجعياتها الفكرية، وقناعاتها السياسية. لكن الملاحظة الأساسية التي يجب تثبيتها أن هذه الطبقة أسهمت فعليا في التأسيس لنمط من الثقافة السياسية الواعية والمساهمة بالشأن العام من خلال نشاطاتها الفكرية والسياسية والأدبية والفنية. وكانت تعبر عن ذلك من خلال الصحف والمنتديات الثقافية ووسائل والتجمعات المدنية والأعمال الفنية، ومن خلال الشعر والمقالة السياسية والنقدية للسلطات الحاكمة، والتفاعل مع الاحداث الداخلية والخارجية، والتفاعل معها ومحاولة أن يكون لها تأثير فعلي في تطورات الأحداث السياسية في العراق(13).

ثانيا: سمات الثقافة السياسية في العراق 1921 - 2003

بحكم تعدد مصادر تكوينها، وتنوع وتعدد مكونات المجتمع العراقي فإننا أمام نمط هجين من الثقافة السياسية، تداخلت فيه الأنماط الثلاثة الرئيسة للثقافة السياسية بحسب تصنيف غابريل الموند وسيدني فيربا(14). وهذا من وجهة نظرنا مثل اشكالية واجهت التجربة الديمقراطية، وسقوط نموذج (المملكة الديمقراطية-الدستورية) في العراق كنموذج للحكم، والاستعاضة عنه بالنموذج الجمهوري ذو التوجهات العسكرية والراديكالية والاستبدادية في الحكم. وإزاء هذا الو اقع فإننا لايمكن ان نحدد نمط واحد للثقافة السياسية العر اقية طوال المرحلة التاريخية الممتدة من 1921-2003، ولكن يمكن ان نمايز بين أنواع من الثقافات السياسية بموجب مستويين:

1 - على مستوى النخب السياسية: نخب سياسية من داخل مؤسسات الحكم ، وأخرى من خارجها. في الفترة الملكية حاولت النخب السياسية أن تتصرف وفق منطق السلطة المستمدة شرعيتها من الأطر الديمقراطية، لهذا سمحت بالتعددية السياسية والحزبية، ووسائل التعبير عن الرأي من صحف ومجلات وتجمعات وغيرها، وعملت على تحويل الثقافة السياسية الجماهيرية الى ثقافة مدنية تؤمن بالتداول السياسي السلمي للسلطة ومتفاعلة مع النظام، ومع التوجهات الحكومية، ومثل تكوين هوية عر اقية سياسية أولوية بالنسبة لهذا المرحلة، ولكن ثمة حراك معارض تشكل بالضد من توجهات النخب الحاكمة نتيجة لضعف الأداء الحكومي، وارتباط النخب بالمصالح البريطانية(15). هذا الحراك شكل معارضة للنظام بتوجهات مختلفة، مما كان عاملاً اساسياً في تغيير الحكومات وعدم استقرارها ومن ثم فشل النظام الديمقراطي الملكي وسقوطة بفعل تشكل تحالف (مدني– عسكري) أرخ لمرحلة خطيرة من تاريخ العراق السياسي تمثل في تسرب السياسية الى الثكنات العسكرية، وبداية لصعود العسكر الى السلطة السياسية(16).

2 - على المستوي الجماهيري (مقلدي المرجعيات الدينية – أبناء العشائر): ثقافة هذه الجماهير كانت تتشكل بموجب الاتجاهات الدينية والعشائرية لزعماء الدين والعشائر، ويغلب عليها الطابع التقليدي والاتباعي، لهذا فإن نمط الثقافة السياسية على هذا المستوى يندرج تحت نمط الثقافتين التقليدية والتابعة (الخاضعة).

وطبيعة الثقافة السياسية على المستوى الأول أتسمت:

أ- بطابع نخبوي في مرحلتها الملكية- وظلت تمثل ثقافة فئة محدود من المجتمع، فثقافة النخب السياسية الحاكمة- على الرغم من وعيها السياسي المتقدم قياسا بغالبية الشعب- اتسمت بطابع اناني، وشيزفرونيا، وبارونويا، مما جعلها تعيش في شبهة عزلة منعتها من التواصل مع الجماهير، وفهم طبيعة التحولات الفكرية والسياسية، أو استشعار خطورة السخط الشعبي المتنامي، ومحاولة النخب السياسية المعارضة توظيفه ليس فقط من أجل اسقاط الحكومات وتغييرها بل اسقاط التجربة الديمقراطية والنظام الملكي وهذا ماحدث في الو اقع.

ب- و اتسمت أيضا بطابع انقسامي: اذ ان هذه النخب رغم أيمانها بالعمل السياسي ضمن الاطر الديمقراطية، ظلت منقسمة فيما بينها، أما بدو افع فكرية، أو على الأكثر بدو افع شخصية، ونزعات فردية، مما انعكس على وحدة القرار السياسي، وفاعلية الحكومات.

ت– وهذا الانقسام أدى الى ظهور اتجاهيين فكريين داخل هذه النخب : اتجاه يتمسك بالديمقراطية والنظام الملكي، وآخر يريد تغيره يقوده العسكر مسنود من بعض النخب السياسية المدنية ذات التوجهات اليسارية.

ح– و اتسمت الثقافة السياسية في المرحلة الجمهورية الأولى بهيمنة ثقافة العسكر والثقافة الحزبية والتفرد في القرار وتعطيل الحياة الديمقراطية، من تعددية حزبية وتعددية رأي لصالح رؤية احادية وثقافة سياسية يصدرها النظام السياسي، وترددها الجماهير، او تطيعها وتخضع لها بقناعة تامة(17). لهذا غلب على هذا النمط من الثقافة الطباع الثوري، والانفعالية السياسية، واستبعاد العناصر المدنية من الحكم. مؤسسة لمرجعية فكرية ثورية – قومية عربية ذات توجهات راديكالية.

ج– وفي مرحلة حكم البعث، اتسمت بطابعها الخضوعي للسلطة السياسية، لتقوم هذه الاخيرة بانتاج ثقافة سياسية تقوم على رؤية شمولية محددة امتزجت فيها الافكار الاشتراكية بالافكار القومية العربية، والرموز الر افيدينية والاسلامية، لتكون ثقافة النظام السياسي، وثقافة الشعب عبر عملية تنشئة اجتماعية – سياسية واسعة، عبر وسائل الاعلام الحكومية، وأدبيات السلطة، والبيت والمدرسة والجامعة والمسجد.

بينما تمظهرت الثقافة السياسية على المستوى الثاني بعدد من السمات:

أ– غيبية: تستمد رؤيتها من الغيب، وتؤمن بكل السرديات الغيبية التي يغرسها فيها المراجع، والمؤسسات الدينية. وتعتقد بأن هذه الدولة والنظام السياسي والسلطة السياسية غير شرعية، وما عليهم الا الانتظار حتى قيام دولة العدل الالهي. وظلت هذه النظرة تحكم كل المقلدين الدينيين حتى ظهور أفكار الاخوان المسلمين حول ظاهرتي الدولة والسلطة السياسية، إذا بدأ وعي سياسي اسلامي يتشكل على مستوى المراجع أو المقلدين، يدعو الى ضرورة الاهتمام بالشأن السياسي بوصفه شأنها دينياً أولا وأخيراً.

ب– شكية تجاه الآخر بفعل الانقسام الديني، والسرديات التاريخية، والتخوف من الآخر، وتكفيره، أو على أقل تقدير تخطيئه. مما انعكس في طبيعة التفاعلات مع النظام السياسي ومع المختلفين فكريا ودينيا ومذهبيا.

ت- عشائرية عصبوية، فالعشيرة والقبيلة تقوم على فكرة العصبية لضمان ولاء افرادها، وتوجيههم بما يحقق مصالحها. وعملية التفاعل مع النظام السياسي غالبا تتم عبر زعماء هذه المؤسسات التقليدية، والمحرك الاساسي لهم أما الخوف من السلطة، او الطمع بامتيازاتها.

ح– ذكورية، تستمد رؤيتها من منظومة قيم البداوة والقبيلة والتي لا تؤمن بدور المرأة في العمل السياسية او المشاركة في الحياة العامة، وتكرس حالة هيمنة الرجال في الاسرة والمجتمع، والسياسة.

ج- تابعة وخاضعة نظرا لأرث الاستبداد الديني والسياسي المتراكم الذي يشدد على طاعة السلطة وعد الخروج عليها مهما كانت شرعيتها. فضلا عن دور المؤسستن الدينية والعشائرية في ترسيخ هذه القيم في نفوس اتباعهم عبر التعاليم الدينية، وتعاليم الدواوين.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي وموقف القوى والاحزاب السياسية منه

لم تتوفر اشتراطات وظروف التحول الديمقراطي في العراق في زمن حكم الرئيس صدام حسين، فالنظام كانت متشددا ازاء اي دعوة للاصلاح من الداخل، أو التسامح مع أي حركة معارضة، الأمر الذي انتج معارضة عر اقية في الخارج في دول عربية واجنبية.

إن هذه المعارضة عملت لسنوات طويلة للحصول على تأييد دولي لاسقاط نظام الحكم في العراق، وتوجت جهودها باصدار ادارة الرئيس كلنتون قانون (تحرير العراق)(18)، وبقي هذا القرار على طاولة الرئيس بدون تنفيذ حتى جاءت

أحداث الحادي عشر من أيلول لتقفز مسألة تغيير النظام الى أعلى سلم أولويات أدارة الرئيس جورج دبليو بوش. رفعت قوى المعارضة المختلفة شعار (الديمقراطية) كبديل عن الحكم الشمولي ونظام الحزب الواحدة، فكان هذا العنوان يتصدر واجهة الاحداث السياسية حول العراق في أروقة السياسية الامريكية ووسائل الاعلام العالمية.

والتساؤل الأساسي الذي يتوجب طرحه فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي في العراق، هل توفرت الاشتراطات الضرورية وفي مقدمتها الثقافة السياسية الديمقراطية لضمان تحول ديميقراطي سلس في طبيعة النظام السياسي من نظام شمولي (مستبد، حكم الفرد الواحد) الى نظام ديمقراطي تعددي؟

وعلى الرغم من اتفاقها المعلن حول الديمقراطية كنظام بديل لنظام الحكم المراد تغييره إلا أن مواقفها من الديمقراطية مثلت اشكالية فكرية على مستوى العمل السياسي بالنسبة لكثير من قوى. هذه الاشكالية ترتبط بتصوراتها المسبقة عن الديمقراطية، لهذا فإن مواقفها تعددت بفعل تعدد مرجعياتها الثقافية وأطرها الفكرية، ورؤاها السياسية.

لهذا تعيش هذه القوى نوع من الازدواجية الثقافية يمكن أن أسميها (انفصام المثال عن الواقع) ولن نذيع سرا إن قلنا ان معظم القوى والجماعات الاسلامية تكفر الديمقراطية، ولديها مواقف مشككة فيها فهي تعتقد هذه بأن فكرة الديمقراطية غريبة عن المجال الاسلامي والتوجه العقلي فيه، وعدم وجود أي أسس للديمقراطية في التقاليد السياسية الاسلامية، فهذه القوى على مختلف تسمياتها تنتمي الى التيار الاصولي فكرياً وسلوكياً، وهي شكوكية بطبيعتها ومتحفظة حيال المفاهيم السياسية المعاصرة وفي مقدمتها الديمقراطية، ولا تؤمن إلا بنموذج الامامة أو الخلافة في الحكم(19). ومع أن هذه القوى لاتتفق جميعها حول شكل النظام السياسي الاسلامي المراد تطبيقه، إلا أنها تكاد تجمع على قدرة الفكر الاسلامي على انتاج نموذج يعبر عن خصوصياتها. وتحرص هذه القوى على تزويد أتباعها بنمط محدد من الثقافة السياسية ضمن أطر ضيقة تحددها زعامات هذه الجماعات، عبر توجيهاتها المباشرة والادبيات التي يتم تداولها في عملية تنشئة تفاعلية بين النص المختار بعناية والمؤسس لوعي الافراد والواقع السياسي المراد ضمان الحضور المؤثر فيه لتحقيق مصالح ومكاسب للجماعة. وتأكيدها دوما على طهرانية الانتماء الحزبي لأن يستلهم روح الدين، ويتقيد بمقاصده، ويسعى للتأسيس لدولة العدل الالهي. وفي الواقع فإن وعي الأفراد المنتمين الى الجماعات الاسلامية العاملة في العراق يتأطر في حدود ما تقرره الزعامات لهم، وماترسمه لخطى سيرهم، وتفاعلهم يكون بحسب ما يحصلون عليه من معلومات ومعارف وتفسيرات حول طبيعة الوضع السياسي، وطريقة تعاطيعهم مع الاحداث.

وموقف هذه الاحزاب والقوى من الديمقراطية ظل يمثل اشكالية يصعب الجزم معها بحقيقة هذه المواقف. لاسيما عند اجراء أية مراجعة لأدبياتها، والمواقف الفكرية لكثير من شخصياتها، ويمكن الزعم بأن موقفها من الديمقراطية لايتجاوز البعد البراغماتي. إذ أن أية قراءة متأنية لأدبياتها ولسلوكها وأداءها السياسي داخل أروقة أحزابها وتشكيلاتها السياسية، وخارجها في تعاطيهم مع الآخر المختلف فكرياً وأديولوجياً تتجلى بوضوح حقيقة ثقافتها السياسية التي يمكن ان تندرج إلا ضمن نمط ما أسميته (ثقافة هجينة: تقليدية وخاضعة)(20)، ولا ترتق الى مستوى الضرورة التي تحتمها الفلسفة الديمقراطية القائمة أساسا على العلمانية والحرية والمساواة والتعايش والتسامح وغيرها من القيم والمبادئ الفلسفية.

هذا الواقع لاينطبق تماماً ان اردنا مقاربة مواقف هذه القوى والأحزاب ذات التوجهات الاسلامية من القوى الأخرى على مختلف توجهاتها أو اتجاهاتها الفكرية، فالقوى ذات السمة العلمانية مثل الحزبين الكرديين الرئيسيين، والأحزاب ذات التوجه اليساري والليبرالي كانت داعمة لعملية التحول الديمقراطي، وليس لها أية مواقف متحفظة إزاء النظام الديمقراطي، وهي تتفاعل مع الأطر الديمقراطية، ومتمسكة بها، وتعدها ضمانة لعدم عودة العراق الى نمط المركزية الشديدة في الحكم(21).

مشكلة الاحزاب والقوى السياسية الكردية تتجلى في طبيعة ثقافتها السياسية عندما يكون الحديث عن العلاقة بين السلطة الاتحادية (بغداد)، وسلطة الاقليم (اربيل)، فحدود العلاقة بينهما تتأثر بعدد من الاشكاليات يأتي في

مقدمتها (مشكلة الهوية الوطنية)، فالذهنية الثقافية للكرد، وذاكرتها السياسية تختزن صورذات ابعاد تراجيدية تثير مخاوف مستمرة في تعاملهم مع الوضع العراقي عموما، ومع النظام السياسي على وجه الخصوص، لهذا هناك نوع من الاحجام الثقافي والسياسي ينتاب الكرد دوماً في تفاعلهم مع مدخلات ومخرجات النظام السياسي الحالي في العراق، رغم أن الساسة الكرد مشاركون أساسيون في الدولة وتشكيلاتها ومؤسساتها. فالمواطن الكردي يتفاعل مع حكومة كردستان أكثر من تفاعله مع حكومة المركز، ويهتم بكل تفصيلات الحياة اليومية السياسية والثقافية فيها أكثر مما يهتم بما يجري خارج حدود الاقليم ضمن الدولة الواحدة. ويتأطر هذا الفهم ويترسخ يومياً بفعل الأزمات السياسية المستمرة في العراق، والاعتقاد السائد بمظلومية الكرد (مالياً وجغرافياً)، وتعمد بغداد التضييق عليهم(22). ولا مؤشر على محاولة الأحزاب السياسية داخل الاقليم كسر حالة الجمود والاحجام ورفع مستوى وعي المواطن الكردي الى مستوى يعيد ثقته في بغداد، فالثقافة السياسية التي تنتجها الأحزاب الكردية وتزود بها أفرادها والمواطنين تزيد من هذا الشرخ الوطني وتديم حالة العزلة. لكن ثمة مؤشرات تنمو في مناطق غير مخطط لها، وليست مقصودة كما نظن تخفف من حجم الضرر اليومي الذي يقع على الثقافة السياسية الوطنية يتمثل بتحول أقليم كردستان الى مناطق جذب للعراقيين العرب من مختلف محافظات العراق من أجل السياحة والسكن والعمل والاستثمار في قطاعات العمل المختلفة، مع تبني حكومة الاقليم رؤية سياسية تحض على التعايش والتسامح وقبول الاخر المختلف، وتحرص الحكومة ايضا على أن تكون كردستان مكان آمن لكل من يشعر بالظلم والاضطهاد وغياب العدل والقانون(23). هذا الواقع يسهم في انتاج ثقافة جيدة متحررة من اكراهات العصبية القومية، ومتسامحة، ومرتبطة بشبكة مصالح تعزز من تناميها، لكن تبقى ظاهرة تلقائية فرضتها ظروف امنية و اقتصادية وتتطلب فهمها وتوظيف لصالح انتاج نمط ثقافة سياسية وطنية تمثل العراقيين جميعاً (كرد وعرب).

وينطبق الموقف المؤيد للديمقراطية على جميع الأقليات الدينية والقومية والاثنية في العراق، التي تتشبث بالنظام الديمقراطي الحالي في العراق بوصفها ضمانة لوجودهم والتعبير عن حقوقهم السياسية والثقافية والاجتماعية في مجتمع تهيمن عليهم اغلبية مسلمة. وفي الواقع فإن أية تحليل أو استبيان أو تدقيق بثقافة هذه الأقليات يكتشف بوضوح لا لبس فيه أن هذه الاقليات تحمل ثقافة سياسية وطنية، ووعي سياسي متقدم، بحكم عدم وقوعها تحت هيمنة الأديولوجيات الأصولية والقومية، وتتكئ على ثقافة رافيدينية تنسجم ومفهوم الدولة – الأمة بالمعنى الغربي. وقد شارك العديد من زعامات هذه الاقليات في العملية السياسية، وحصلوا على مستوى تمثيل عالي في الحكومة والبرلمان وبقية مؤسسات الدولة. ولكن تأثيرهم السياسي وفق مبدأ المحاصصة (الديمقراطية التوافقية بالصيغة العراقية) بقي تأثيراً محدوداً غير مؤثر، ومنحهم "هوية وهمية مشكلة لاتعبر عن هويتها الأصلية"(24) .

ثانياً: ملاحظات اساسية كسمات للثقافة السياسية عند التغيير:

1 - اختلاف المرجعيات الدينية والفكرية والثقافية لقوى المعارضة العراق انعكس بدوره بطبيعة الثقافة السياسة لكل من هذه القوى. وقد ترتب على هذا الاختلاف خليط من الثقافات السياسية التي تحيل مواقفها وسلوكياته الى الأطر التقليدية الناظمة لوعيها والمأطرة لسلوكها وتوجهها.

2 - لم تكن مواقف هذه القوى موحدة إزاء موضوعة الديمقراطية، ولولا الرؤية الأمريكية لعراق ما بعد صدام لكانت الديمقراطية محل تنازع وخصام وعدم اتفاق(25). ونقطة الاتفاق الأساسية بين كل قوى التغييرلم يكن الاتفاق على الديمقراطية كمستلزم أساسي للتحول السياسي، بقدر ما كان الاتفاق على ضرورة (الاطاحة بالنظام)، وليكن ما يكن بعدها. وهذا يدفعنا الى التساؤل عن النوايا الحقيقية لقوى التغييرفيما يتعلق بمستقبل العراق السياسي.

3 - قبول معظم القوى الاسلامية للديمقراطية والتعددية لم يكن ينطلق من اقرار بشرعيتها، فهذا الموضوع لم يحسم فكرياً في أدبياتها الفكرية والسياسية وبقي موضوعا قابلاً للنقاش مع غلبة التوجه الأصولي في فكرها السياسي المعاصر المناوئ للفسفة الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم. وخلطها المتعمد الديني بالسياسي واستدعاء تصوراتها

الدينية وسردياتها التاريخية في ممارساتها السياسية على مستوى العمل والعلاقات والنظرة الى الآخر(26).

4 - الرضا التام عن التحول الى النظام الديمقراطي كبديل سياسي ناجح من قبل قوى التغيير ذات التوجهات العلمانية، وبعضا من القوى الاسلامية المتصالحة مع الديمقراطية. هذه القوى أصرت على ضرورة التلازم بين التغيير والنظام الديمقراطي. هذا الموقف الصريح والثابت يعبر عن مضامين ثقافتهم السياسية التي تتسم بالتصالح مع الذات الفكرية، وحسم موضوعة الفصل بين ماهو ديني وسياسي، وتجاوزه الى مر ابع الدولة الوطنية الديمقراطية التعددية(27).

5 - إن تعدد المو اقف والتوجهات والتصورات الثقافية والسياسية حول عملية التحول من الشمولية الى التعددية أدى الى أن تصاب الثقافة السياسية في العراق بتشوه أساسي في بنيتها الاساسية وعناصر التفاعل فيها، وأسست لنا نمط متموج (صعوداً ونزولاً) مرتبك من الثقافات السياسية. تتحمل النخب السياسية (خطيئة) عدم استكمال مستلزمات التحول الثقافي السياسي الذي كان يجب أن يسير بخط متوازي مع التحول الديمقراطي. وتتحمل أيضا تراجع الثقافة السياسية الوطنية لصالح صعود ثقافتها السياسية الفرعية.

6 - صاحب عملية تفكيك بنى النظام الاستبدادي، نزعة انتقامية، تعذر عليها التمييز بنى أجهزة النظام (البوليسية)، وأجهزة القمع وبين مؤسسات الدولة التقليدية، وهيمنة ثقافة التشفي من الماضي على الفعل السياسي لقوى التغيير، وغاب عنها التأسيس لمنظومة قانونية وثقافية متعالية على روح الانتقام بموجب قو انين العدالة الانتقالية المتعارف عليها في التجارب العالمية الاخرى(28).

7 - سعي بعض القوى السياسية الى الالتفاف على النظام الديمقراطي، مشحونة بنزعة تشكيكة تجاه الفعل الديمقراطي، محاولة ربطه بقوى الخارج، متهمة اي حراك وطني بالارتباط بالسفارات الخارجية، وهذه القوى المناوئة لكل حراك ديمقراطي تحاول اعادة انتاج الاستبداد السياسي بصيغ اخرى تارة بمحاولة اجهاض التجربة الديمقراطية، والسيطرة على مر اكز اقرار السياسي، ومؤسسات الدولة، وأخرى بالدعوة الى تغيير شكل النظام الديمقراطي التعددية القائم على النسبية بآخر رئاسي. هو نوع من التوق الى فكرة المستبد، ولكن تحت مسمى نظام رئاسي.

8 - التبث بآلية المحاصصة الطائفية، بوصفها آلية للتو افق السياسي، ولكن هذه الآلية أدامت حالة التخلف السياسي، وعزز من فكرة الطائفية السياسية، وتغانم السلطة، وحماية الهياكل والبني المغذية لظاهرة الفساد السياسي في العراق. وتمسك هذه القوى بفكرة المحاصصة التو افقية تعيق كل دعوة او حركة للاصلاح السياسي. والملاحظة الأهم هنا أن القوى الرئيسة (الشيعية والسنة والكردية) لاتريد أن تغادر هذه الفكرة بوصفها فكرة ضامنة لمصالحها، ولاسيما توزيع المناصب الذي أصبح يمثل عرفاً سياسياً في العمل السياسي في العراق.

المبحث الثالث: إشكالية بناء ثقافة سياسية في عراق ما بعد 2003

تواجه عملية بناء ثقافة سياسية في العراق عددا من الاشكاليات، التي يتوجب العمل على فهمها أولا، ثم العمل على معالجتها كمدخل أساسي للتتغير الثقافي والتفعيل الديمقراطي ومن هذه الاشكاليات:

أولاً: إشكالية اعادة بناء الدولة

قدر للدولة في العراق ان يكون وجودها أو اعادة ترتيب وجودها بقرار سياسي خارجي ينطوي على قدر كبير من المساومة السياسية بين دول كبرى، في وجودها الأول نشأت الدولة تحت رعاية بريطانية، وفي إعادة ترميم بنيانها أو وجودها بعد 2003 جرى تحت رعاية أمريكية. بمعنى أن فعل التغيير كان بقرار خارجي وإن كان بالتنسيق مع قوى واحزاب سياسية عر اقية كما تم التعريف بذلك سابقاً. في مرحلة (العراق الأمريكي) كما يسميها حسن العلوي(29)، مثل اعادة بناء الدولة ونظامها السياسي اشكالية معقدة. لم يضع الامريكيون بحسابتهم في تصميم شكل المرحلة السياسية الجديدة في العراق أهمية الثقافة السياسية كمدخل لبناء النظام السياسي، ثقافة سياسية ديمقراطية

تحتوي الجميع، وتذيب الفروقات، وتهدأ من الحساسيات العرقية والمذهبية والدينية. ولكن ما قام به الامريكيون على خلاف ذلك عندما أسسوا لفكرة (المكونات) واشرفوا على تضمينها في القوانين التأسيسية للمرحلة الانتقالية وفي مقدمتها ديباجة ومبادئ الدستور العراقي الجديد لعام 2005 التي جائت غريبة كما يقول بريان براون(30) وأدبية وبكائية كما يوصفها غانم جواد(31). وقسموا العراقيين الى أطياف ومذاهب وفرق وجماعات، وتحدثوا عن النسبة السكانية بناء على معلومات شفاهية لم تعتمد احصائيات واقعية ورسمية موثقة، وأسسوا لثقافات وقناعات فئوية وحزبية ومكوناتية بدل أن يأسسوا لثقافة وطنية جامعة تستنهض الوعي، وتنتج قيمة ديمقراطية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تغرس في ثقافة الافراد ونفوسهم ثقافة حقوق الانسان، وسيادة القانون، والمواطنة، والحرية المنضبطة بضوابط القانون، وقيم التسامح وقبول الآخر.

ثانيا: إشكالية الهوية الوطنية

يثار سؤال أساسي (قديم جديد) حول اشكالية صياغة هوية سياسية وطنية عراقية. ومضمون هذا السؤال الملح عن حقيقة نجاح الأنظمة السياسية المتعقابة على حكم العراق في مختلف مراحله السياسية في الوصول الى هوية سياسية يعتز بها جميع العراقيين؟. ولسنا بصدد متابعة هذه المسألة تاريخياً بقدر ما نريد التأكيد على فكرة أساسية ملازمة لكل نقاش في سياق البحث في مضامين الهوية العراقية. المشكلة الأساسية هي في ضبط حدود العلاقة بين هوية العراق السياسية مع الهويات الأخرى (الفرعية) التي تعبر كل منها عن ثقافات ذات خصوصية طائفية وقومية واثنية، وانعكاس مواقف زعامات هذه المكونات حول الأنظمة السياسية التي حكمت في العراق في مواقفهم ومواقف جماهيرهم من الهوية ذاتها. فلم يجر التفريق والتمييز بين هوية النخبة الحاكمة الأديولوجية وبين هوية العراق السياسية(32). واللوم بالدرجة الأولى يقع –بطبيعة الحالة – على النخبة السياسية الحاكمة لأنها كانت المعنية بضرورة فصل أدائها واتجاهها السياسي عن موضوعة الهوية التي يفترض أن تكون إطار ثقافي سياسي يجمع كل العراقيين على مختلف خلفياتهم ومرجعياتهم الثقافية. لكن ما جرى هو سعي تلك النخب الحاكمة الى فرض هوية سياسية واحدة عن طريق فكرة الدمج أو الاندماج الوطني من أعلى إلى أسفل متجاوزة مسألة التنوع الثقافي في العراق؛ الأمر الذي تسبب بمواقف سلبية احتجاجية رافضة للهوية الوطنية التي اعتبرها المعارضون للأنظمة السياسية تعبر عن هوية فئوية محددة ولاتعبر عن كل العراقيين(33). فموقف الكرد – على سبيل المثال- بقي موقفاً مشككاً ورافضاً لفكرة الهوية السياسية ذات المضامين القومية العربية، لانها لاتعبر عن الهوية والثقافة الكردية. لهذا موقفهم من الحكم العربي السني للعراق انعكس في موقفهم من الهوية. وهذا الحال ينطبق الى حد ما على موقف الأحزاب الشيعية الاسلامية وجماهيرها من الهوية السياسية للعراق بعدها هوية قومية بعثية، تعبر عن الحكم العربي السني (العلماني) للعراق ولاتعبر عن هوياتها الدينية والمذهبية. إن مراجعة لكثير من تصريحات هذه الأحزاب وزعاماتها قبل التغيير وبعدة تكشف لنا مبررات رفض الهوية السياسية العراقية وعدم القبول بها. ففكرة الهوية ذاتها لا تتسق مع " مجموعة الولاءات والاعتقادات والروابط الثقافية للمجموعات المختلفة التي يتكون منها سكان العراق(34).

وبعد عام 2003 تعمقت اشكالية الهوية الوطنية على الرغم من اتفاق القوى السياسية العراقية على مختلف توجهاتها على شكل المرحلة السياسية الجديدة. إن التأكيد على (فكرة المكونات) و(فكرة الهويات الفرعية) كان تعبير عن خشية تلك القوى من المركزية المفرطة التي اتسمت بها الانظمة السياسية ماقبل التغيير. وجوهر فكرة الهوية العراقية المعبرة عن المكونات جرى التحايل عليها، وتفريغها من مضامينها الفكرية والوطنية لصالح هويات القوى السياسية الفرعية، وبما ان القوى السياسية الاسلامية، والقوى القومية الكردية هي من تهيمن على المشهد السياسي في العراق (الجديد) ظلت الهوية السياسية العراقية تعيش اشكالية حقيقية لم تتمكن هذه القوى ولا النخب السياسية الأخرى ايجاد مقاربة واقعية ومنطقية لها. إن الأحزاب الاسلامية لديها معتقدات سياسية لهوية عابرة لفكرة جغرافية الدولة - الأمة بالمعنى الغربي أولاً، ولديها شكل محدد للنظام السياسي يستمد نموذجه من تصوراتها الدينية والمذهبية عن

فكرة (الدولة– الامة) بالمعنى الاسلامي. بينما الأحزاب الكردية ورغم تماهيها مع فكرة الدولة الأمة بمعناها العلماني إلا أنها تستمد شكل هذه الدولة من تصوراتها عن فكرة (الدولة – الأمة – الحلم) الذي يعبر عن تقوها لـ (خلق الدولة الكردية) . لهذا فإن سلوكها السياسي بالتعامل مع بغداد، ومستقبل الدولة فيه، يتسم بطابع (تشكيكي) و(تخوفي) من عودة بعث نموذج الدولة المركزية الذي يعبر عن هوية عر اقية عربية وليس عر اقية تعددية.

ثالثا: إشكالية ثقافة النخبة السياسية

تضطلع النخب السياسية في دور أساسي في عملية التغيير والتحول الديمقراطي، فهي أما تكون قائدة للتغيير، أو تقف بالضد منه. وينبغي التأكيد على أهمية الانسجام أو التجانس الثقافي بين ثقافة النخب السياسية والجماهير، لأن عدم الانسجام يمثل تهديد للاستقرار السياسي، لهذا تحرص الانظمة على مختلف توجهاتها، ديمقراطية وغير ديمقراطية على توحيد ثقافة النخب السياسية مع ثقافة الجماهير عبر ادواتها المختلفة(35).

في التجربة العر اقية الجديدة هيمنت النخب السياسية الو افدة من الخارج مع الامريكيين على المشهد السياسي في العراق، وهذه النخب تسربت إلى كل مجالات التغيير الديمقراطي : الحكومة، البرلمان، الأحزاب، تصميم القو انين والتشريعات الناظمة للمرحلة الانتقالية وما بعدها، وكان لرؤاها السياسية وقناعتها الفكرية أثر في طبيعة النظام السياسي في العراق، وميكانزمات عمله وتفاعلاته. و اتسمت ثقافة هذه النخب السياسية بعدم التجانس الثقافي لا فيما بينها- نظرا لاختلاف مرجعياتها الفكرية والسياسية والمذهبية- ولا مع الجماهير، نظرا لانفصالها عنهم الا بالقدر الذي يؤمن لها استقطاب اصواتهم الانتخابية، وضمان تأييدهم. وبالتالي زادت الفجوة الثقافية داخل أطر عمل النخب السياسية، وخارجها، مع استبعاد متعمد للنخب التكنوقراطية من أكاديميين وخبراء في المجالات المختلفة الا في حدود ضيقة، رسمتها هذه النخب المتحكمة بالقرار السياسي، و اقفلت أبوابها ضد أية محاولة للدخول الى دو ائر التأثير الفعلي في مختلف صناعة القرار السياسي والاقتصادي والأمني. وظلت هذه النخب تحتكر المناصب العليا في الدولة عبر زج أتباعها - رغم عدم أهليتهم – في كل مفاصل ومؤسسات الدولة ولاسيما في تلك المؤسسات ذات الطبيعة السيادية (المال والأمن). وبدل أن تقود هذه النخب السياسية عملية التحول الديمقراطي الى شواطئ الاستقرار والتنمية السياسية راحت تحرفه بالاتجاه الذي يديم لها هيمنتها وتحقيق مصالحها، واستمرارية تحكمها بالقرار السياسي والأمني السيادي وتوظيفها ما يعرف بـ(التمركز الاثني) لمصالح حزبية وشخصية(36).

ومما يمكن تثبيته في هذا السياق أن للنخب السياسية والحزبية (صاحبة القرار) دور تثقيفي سلبي في عراق ما بعد 2003، وذلك باعتمادها خطاب (طائفي) غير عقلاني (تحريضي و اقصائي) مما اربك الوضع السياسي في العراق، وجعله دائما على حافة الانزلاق الى الفوضى. وغابت عنه لغة الحوار السياسي العقلاني المعزز للنهج الديمقراطي الا في حدود الحوارات التي تجريها الزعامات السياسية قبل و أثناء كل دورة انتخابية. وتنتهي صلاحية هذه الحوارات والاتفاقيات التي تتم بموجبها سريعا بعد تشكيل الحكومة، والقبض على دفة صناعة القرار. أي أن موقف هذه النخب من الاتفاقات السياسية ذات الطابع العقلاني موقف متغير وغير ثابت ويشي بنوع من المكر السياسي والخديعة الحزبية. ويمكن الزعم أن النخب فشلت في رفع قيمة الحوار الى المستوى الوطني، بل جعلته، حوارا توسلياً من أجل المصلحة السياسة والحزبية والفئوية. لهذا فإن أبرز ما تتميز به ثقافة النخبة السياسية عدم ايمانها بقيمة الحوار الوطني الجاد، و اتبعها نمطاً تحاورياً انشائياً تلوكه ألسنتهم في الفضائيات وعلى منصات التواصل الاجتماعي.

بالمقابل يجب الاشارة الى ضعف تأثير الانتجليسيا العر اقية المؤمنة بفكرة (العر اقية)(37) المعبرة عن كل الاتجاهات الفكرية والثقافية لكل العر اقيين، ورغم اسهاماتها الأدبية والثقافية والسياسية، إلا أن مما يأخذ عليها، ويسجل حولها، هو ضعف حضورها، وتأثيرها في الاتجاهات السياسية في العراق، أو التأثير في مدخلات النظام السياسي من أجل حل هذه الاشكالية، والعمل على بلورة رؤية سياسية تجتمع حولها كل الأطراف السياسية لخلق هوية سياسية عر اقية وطنية (جامعة) غير مفرقة، تحل اشكالية تعدد الهويات والثقافات والانتماءات، وتعالج الإرث الاستبدادي في

البنية الفكرية والسياسية العر اقية، وتجبر ضرر، وخواطر، كل ما كان يعاني من طغيان الشمولية والأديولوجية على حساب احترام التنوعية الاجتماعية والثقافية.

رابعا : إشكالية الطائفية

مفردة الطائفية أكثر المفردات تداولاً في الشأن العراقي، وهي تحمل معاني استفزازية في لغة التخاطب السياسي والاعلامي، ويقع الكثير من السياسيين والاعلاميين وحتى المواطنين في حالة من الالتباس نظرا لصعوبة التفريق بين الطائفة والطائفية. وهي تنطوي على قدر من التعصب لجماعة دينية أو سياسية أو اثنية أو ثقافية بغية الوصول الى أهداف سياسية ومصالح فئوية عبر مجموعة من المكينازمات(38). وفي العراق لاتعني الطائفية الانتماء المجرد للطائفة، وإلا أصبح الجميع بحكم انتمائه الى طائفة معينة (طائفاً). فالطائفية توظف المعتقد الديني والمذهبي لتحقيق أهداف سياسية و اقتصادية، ومصالح شخصية وحزبية وفئوية.

لهذا أخطر اشكالية واجهها العراق هي تقسيم العر اقيين الى طو ائف ومكونات. وهذا التقسيم أو التمييز تعزز بفعل قصدية استخدامه المتكرر ليكون معيار للتميز بين العر اقيين، فكل من يعترض على السلطة، وينتقد ادءاها، أو حالة الاستئثار فيها، يتهم بالتخوين والانتماء والانحياز إلى انتماءات ما دون الدولة وما يرتبط بها من تسميات وسرديات تاريخية بكل ما تشي بها هذه التسميات والسرديات من معان ومشاعر تنطباعات. وكونت الطائفية في العراق ما يمكن وصفه بـ (طائفية السلطة، او الطائفية السياسية)(39). ولاتتورع هذه الطائفية من توظيف الطائفية الدينية القابعة في دهاليز التفكير الماضوي لأدامة حالة الانقسام السياسي والشعبي من أجل غايات تتمحور حول الرغبة بالتحكم بالسلطة، والانقلاب على المعنى الديمقراطي فيها لمصلحة (أجندة) شخصية وحزبية، أو لمصلحة أطراف خارجية تسعى لاعاقة بناء الدولة والمجتمع والنظام الديمقراطي في العراق.

وتعكس ظاهر انتشار الطائفية في العراق غياب الممارسة الديمقراطية، وفوضوية التجربة السياسية في العراق، وضعف الدولة وسيادة القانون، و انتشار السلاح، وجماعات اللادولة المسلحة. وضعف الارادة السياسية الوطنية، وتراجع الارادة السياسية للأحزاب عن معالجة الهم الوطني، وحل الاشكاليات السياسية الكبرى التي لاتزال تمثل تحيدات حقيقة في طريق بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، او تحدات للنظام السياسي الديمقراطي ذاته.

المبحث الرابع: الارتقاء بالثقافة السياسية كمدخل ثقافي للتفعيل الديمقراطي

ان التلازم بين البنية الثقافية والبنية السياسية مدخل ضروري لمجاوزة العجز الديمقراطي والتحول الى نمط من العلاقة الايجابية التفاعلية بين البنيتين يسهم في تهيئة بيئة تستوعب الديمقراطية، وتكون حاضنة لها. بنية تقوم على انتاج قيم سياسية مشتركة تعلي من شأن الوطني في إطار من التعاون، والتسامح، والايمان بقيمة الممارسة الديمقراطية، والاقرار بالتعددية الدينية والسياسية والثقافية بعيدا عن لغة التخوين والتشكيك، وتضبط العلاقة ما بين الديني والسياسي، وتعيد صياغة هذه الجدلية بما يؤمن تفعيل فكرة الفصل ما بينهما. وهذا يستدعي الاتفاق على رؤية سياسية وطنية، والتأسيس لمرجعية فكرية وساسية تقوم على حقيقة (عراق متنوع)، لا يجب أن يتشكل برؤية واحدية، أو مرجعية فكرية أو دينية. والعمل على تفعيل فكرة (التعدد في إطار الوحدة الوطنية). وفي الو اقع حاول المشرع العراق –عند صياغته للدستور الجديد– ان يحل إشكالية العلاقة بين ماهو ديني وديمقراطي فأكد في مبادئه الأساسية على وجوب صياغة كل القو انين، و اقرار جميع الممارسات بما لا يتعارض مع ثو ابت الاسلام ومبادئ الديمقراطية، ولكن هذه المعاجلة بحد ذاتها تنطوي على قدر كبير من التناقض، فهناك ما هو اسلامي بالمنظور الاصولي يتعارض مع ما هو ديمقراطي بالمعنى العلماني، والعكس صحيح. ولكن و اقع الحال يدلل على تجاوز الاطر الاسلامية والعلمانية كلاهما في الممارسة السياسية للشخصيات والاحزاب السياسية العر اقية، وذلك لغياب القيم السياسية

التي كان يفترض أن تكون الإطار الفكري، أو المرجعية الفكرية لكل ممارسة سياسية في الو اقع.

والسؤال الاساسي هنا عن الطريقة او الكيفية التي يمكن وفقها الاتفاق على قيم سياسية وطنية عليا، في ظل عدد من الاشكاليات السياسية والثقافية التي تمت مناقشتها سلفا؟.

تحيلنا الاجابة عن هذا السؤال الى ماسماه محمد عابد الجابري (الترتيب الطبقي القيمي) الذي يختلف من نسق ثقافي لآخر، وطالما أن الانساق الثقافية المختلفة هي من تشكل وعي النخب السياسية وتوجهاتها ومو اقفها تبقى هذه الاشكالية قائمة ما لم تعي هذه النخب أهمية استبعاد المختلف، وتقريب المشترك، وتطوير معارفهم ومشاعرهم وقيمهم للحد الذي يمكن ان ترتقي الى مصاف القيم السياسية الوطنية العليا. ان التنوع الثقافي والنسق القيمي سمة محمودة على المستوى الاجتماعي ان كان الفعل الانساني يتمظهر في إطار التفاعل والتكامل، ولكن الفعل العصبوي الذي يعلي من قيم الثقافات الفرعية، ويتمحور حولها، بطريقة تقصي معها الآخر وتقلل من شأن قيمه تقود بالنتيجة الى حالة من الصراع والتنازع حول من يتستطيع أن يفرض قيمه على الاخرين.

ويمكن التأكيد هنا على مجموعة من القيم السياسية التي يمكن تنتج ثقافة سياسية وطنية تنعتق من اكراهات الهويات الثقافية الفرعية:

أولاً: قيم الديمقراطية:

إذ يستعصي الحديث عن ثقافة سياسية واعية ومساهمة مالم تتحول الديمقراطية كقيمة سياسية عليا في المجتمع السياسي، والمجتمع العام في العراق. ودمقرطة الدولة والمجتمع في العراق تستدعي كل جهد ممكن حتى تتحول الديمقراطية الى قيمة عليا، وتتسرب الى كل مفاصل الحياة في العراق. وتتمثل مشكلة التجربة العر اقية في أن الديمقراطية في العراق بلا ديمقراطيين حقيقيين، فهم أما معادون أو مكفرون لها، أو جاهلون بقيمتها، لذا لاتشكل الديمقراطية حضورا طاغيا في الحياة السياسية، ولاتمثل هماً وطنياً، فهي من منظور معظم الاحزاب والشخصيات السياسية مجرد أداة للوصول الى السلطة والمغانم(40). لهذا يوجد اليوم مايشبه الردة ازاء هذا المفهوم ويجري الربط بينها وبين ما يعيشه العراق من ظروف صعبة، والتأسيس لقطيعة معها بشكل متعمد من معظم النخب السياسية، إذا يوجهون اللوم لها في تردي الاوضاع و انتشار الفساد المالي والإداري. وهناك دعوات لتأجيلها بحجة أن الشعب لم يصل بعد الى درجة من النضوج الفكري والسياسي يؤهله للممارسة الديمقراطية الصحيحة. ويمكن أن نفهم في هذا السياق الدعوات التي صدرت في السنوات الأخير الى ضرورة التحول من نظام التمثيل النسبي الى النظام الرئاسي(41).

وتوجب هنا على السلطة السياسية والنخب الحاكمة العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية ولاسيما الحرية والعدل والمساواة لأنها تمثل الأسس الذي يبتنى عليها النظام الديمقراطي، وكلما ساعدت السلطة ونخبها الحاكمة في زيادة وعي المواطن العراقي السياسي ومعرفته حول وظيفتها وقراراتها وطبيعة عمل مؤسساتها، كلما زادت من تفاعله وتخليصة من أرث الثقافات التقليدية والخاضعة، وحولته من مواطن سلبي لايكترث للشأن السياسي الى مواطن ايجابي فاعل ، ومتفاعل مع كل الشأن السياسي مزودا بالوعي السياسي الكفيل بأن يكون مأثرا فيه، لا متأثرا فقط.

ثانياً: قيمة النسبية في التفكير:

ان قيمنا السياسية تكتسي طابع طهر اني اطلاقي استاتيكي، لا تقبل التغيير، او التعديل. وهي بمثابة مثل عليا تستقي قوتها من قدراسة التراث الاسلامي، وتأطر السلوك الفردي والجماعي (السياسي والاجتماعي). وتتأثر الثقافة السياسية الى حد كبير بعدد من القيم السياسية ذات الطابع المطلق التي تشكلت عبر قنوات التنشئة والتربية والتوجيه التقليدية. فهذه القنوات تشكل تصورات الفرد الـ(جامدة) عن شرعية الدولة والسلطة والآخر المختلف. ولتجاوز حالة الاطلاقية الى النسبية يمكن المرور عبر بو ابات قيم التفاهم والحوار والنقد والاقرار بنسبية الحقيقة في مقابل اطلاقيتها(42).

ثالثاً: قيم التعددية الدينية والسياسية:

أو التنوعية كما يسميها طه جابر العلو اني، وهذه تتطلب ليس فقط الاقرار بها، بل قبولها، وقبول الاخر المختلف دينيا وثقافيا و اثنيا كمشارك أساسي في الوطن، على أساس المواطنة، وحقوق الانسان، وفي مقدمتها الحق السياسي في

الوصول الى كل مفاصل الدولة والسلطة السياسية، بطريقة ديمقراطية حرة بعيدا عن كل محددات العمل السياسي من أعراف سياسية، أو موانع دينية ومذهبية وفكرية.

ونظراً لاهميتها من الناحية النظرية فقد تم تبنيها في شكل النظام السياسي، إذ أتفقت القوى السياسية العراقية على ان يكون شكل النظام السياسي الجديد (تعددي) يقر مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في الوجود والتعبير عن أفكارها، عبر المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا يؤدي الى زيادة فرص الاستقرار الديمقراطي، وتوسيع فكرة الفصل بين السلطات في أطار يتجاوز الفصل التقليدي للمؤسسات الحكومية الثلاث، بل يتعداه ليشمل الهياكل الفرعية السياسية غير الحكومية مثل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح ووسائل الاعلام(43).

ويؤكد (دوفرجي) هذا العلاقية السببية بين التعددية السياسية بشقيها وقضية والاستقرار السياسي(44). لكن الاشكالية ان ترسيخ التعددية السياسية كقيمة سياسية يعتمد على البعد الليبرالي الفلسفي في التفكير والسلك السياسيين، وفي التجربة العراقية ظل هذا التفكير محصورا في دائرة نخبوية ضيقة، تفتقد الى عامل التأثير في الحياة السياسية. ولكي لاتكون التعددية السياسية ولاسيما الحزبية منها عامل هدم لابد من مراجعة فكرة الديمقراطية التوافقية والتأكيد على آلياتها (الفيتو المتبادل، وحكم الاغلبية المتراضية) التي تحافظ على مصالح الاقليات وعلى المعيار النسبي في التمثيل السياسي(45).

ويمكن هنا للمجتمع المدني ان يلعب دور أساسي في تعزيز مسار التحول الديمقراطي عبر الأدوات التالية:

1 - ان تكون حلقة وسط بين الدولة ومؤسساتها وبين المواطن، وان لاتكون خاضة لآليات السلطة السياسية، ورغبتها في التحكم في الفضاء السياسي العام.

2 - ان تقوم بوظيفة تثقيفية توعوية للمجتمع عامة وتسهم في عمليات غرس القيم والمفاهيم الديمقراطية، وتوجيه المواطنين للتفاعل مع النظام السياسي، واكتساب المعلومات والمعارف الضرورية حوله.

3 - ان تقوم بوظيفة رقابية على اداء المؤسسات الحكومية؛ فزيادة مساحة الفاعلين المجتمعيين في مجال الرقابة والتجيه كفيل في ضمان عدم انحرف النهج الديمقراطي.

رابعاً- قيمة المواطنية: أن المواطنية في أبسط معانيها تقوم على فكرة المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف في الدين والقومية والاثنية واللون واللغة وغيرها. ولأهميتها هذه يتوجب أن تكون المواطنية أهم قيم الثقافة السياسية في العراق، فلايجوز تصنيف الناس بحسب هوياتهم الفرعية، أو مذاهبهم في تعامل السلطة السياسية معهم ولاسيما في مجال تقديم الخدمة العامة، أو توظيفهم في مؤسسات الدولة المختلفة. ولعل السؤال عن المذهب في استمارات التعيين أو الترشيح او عند التقديم الى الوظائف السياسية والأمنية والعامة من أسوأ الخطايا السياسية التي أرتكبت ولاتزال ترتكب في العراق. فالدولة الوطنية الحديثة يتوجب ان تقوم على أساس المواطنة كرابطة علائقية سياسية قانونية معهم. وضرورة ان تغادر هذه الثقافة المشوة في التعاطي مع مواطنيها. وقوة الدولة تقوم أيضا على قدر نجاحها في ترسيخ مبدأي الانتماء بوصفه علاقة نفسية في المقام الاول تحدد بموجبها جدلية العلاقة بين (النحن والهم) والولاء للوطن بوصفه مفهوما اخلاقيا يتحدد بموجبه علافة الانسان بوطنه(46). وهذا المبدئان يستدعيان بدورهما توفير الحد الادنى من الرضا الشعبي عن الدولة وسلطاتها والخدمات التي توفرها حتى تتمكن من حل مشكلة ضعف انتماء العراقي لبلده، وتعدد ولاءاته لثقافاته الفرعية، أو لدول الخارج. وتسهم المواطنة الحقة في التأسيس لهوية سياسية عراقية يشعر الجميع بها، ويعتزون بها، طالما تمثلهم، وتعبر عن ثقافتهم الفرعية في إطار الاثقفاة الوطنية العليا.

ولكي يكون تعزيز قيمة المواطنية كمتغير ثقافي في البناء الديمقراطي على النخب السياسية الفاعلة من صناع قرار واحزاب سياسية تفعيل منظومة الحقوق القانونية والدستورية؛ فالأسس القانونية الكفيلة بالنهوض بواقع المواطنية في العراق متوافرة في ثنايا الدستوروالقوانين ذات العلاقة، ولكنها بحاجة الى إرادة سياسية لتفعيل الممارسة

السياسية بموجبها، وتفعيل الرقابة القانونية على كل فعل يقوض أو يضعف مبدأ المواطنة في العراق. والقيام بحملة وطنية للترويج لها، وتثقيف الجماهير حولها، وتضمينها في مناهج التربية والتعليم في كل المراحل الدراسية.

خامساً: الهوية السياسة الوطنية:

طالما تعبر الهوية عن ذلك الشعور العام العام بالتجانس فلابد ان تكون قيمة عليا في المجتمعات ولاسيما تلك التي تتميز بالتنوع الاجتماعي والثقافي. والسؤال عن الذاتية بصيغة (من نحن) تحيل الى أهمية خلق شعور عام بالهوية الوطنية. و ايجاد هذا الشعور الجمعي بـ (نحن) يقع في الدرجة الأولى على عاتق السلطة السياسية بوصفها واحدة من اهم وظائفها. فوجود هوية سياسية واحدة يعزز من شرعية السلطة السياسية، وتزيد من حالة التماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي.

وفي الحالة العر اقية يجب أن تصاغ الهوية السياسية أو تعاد صياغتها بموجب الأسس التالية.

1 - أن تكون معبرة تعبيرا حقيقيا وو اقعيا عن طبيعة المجتمع العراقي، وطبيعة المكونات التي تمثل كل المجتمع العراقي، وان تعبر عن خصوصياتهم باطار الوحدة الوطنيةن وان لاتكون معبرة عن ثقافة فئة معينة دون غيرها.

2 - أن تكون الهوية السياسية علوية، غير قابلة للتجزأ الهوياتية والمكوناتية، ولكي تكون كذلك لابد ان يكون لها إطار فكري وفلسفة سياسية تعيد قرارة تاريخ التكوينات الاجتماعية العر اقية، وتخلق سمات فكرية مشتركة من كل الاديان والمذاهب والاثنيات.

3 - العمل على التأسيس لنموذج الدولة –الأمة ، دولة لأمة عر اقية ذات خصوصية تعبر عن مكنوناتها الثقافية والحضارية؛ من سومرية وبابلية واشورية واسلامية وعربية وكردية وتقيم علاقات جيدة مع جيرانها العرب وغير العرب(47). ويمكن ان تكون فكرة الدولة - الأمة أساسا صحيحا لحل مشكلة الهوية الوطنية. وتفعيل فكرة أن يكون للعراق لغتين أساسيتين على المستوى السياسي والشعبي (العربية والكردية)، مع ضرورة وضع برامج جدية لتعليم العر اقيين من عرب وكرد وغيرهم هاتين اللغتين، وان لا تظل القرارات الحكومية بهذا الصدد مجرد متبنيات سياسية شكلية، لا تفعيل لها على الو اقع.

4 - معالجة اشكالية العلاقة بين بغداد وأربيل(48)، وحل المشاكل العالقة بين السلطة الاتحادية في وسلطات اقليم كردستان لابد من أن يكون حلا شاملا، بموجب الدستوروقاعد العلم السياسي المتفق عليها. والحل لايعني الترحيل كما دأبت الحكومات المختلفة على ترحيل المشاكل وليس حلها. لأنها فاقمت من الازمة السياسية واضرت بالهوية الوطنية، وولدت شعورا مستمرا بالاحباط لدى الاطراف الكردية التي تستمر بشكواها من منهجية بغداد في التعامل مع مختلف القضايا المصيرية بينهما.

5 - منح الاقليات الدينية والاثنية كامل حقوقها، ومساعدتها في الحفاظ على خصوصياتها الدينية والثقافية، وتوفير الحماية لها، وعدم تخويفها والتضييق عليها، أو الاستيلاء على ممتلكاتها واراضيها. كما يحصل في بغداد ومناطق آخرى من العراق، وفرض سيادة القانون، والسيطرة على تصرفات الجماعات المسلحة التي ترهب هذه الاقليات لاسباب ومصالح مختلفة، وتفكيك منظوماتها العنفية، وهياكلها القمعية.

سادساً: قيمة المشاركة السياسية:

مع أن واحدة من سمات التجربة السياسية الجديدة في العراق هي الديمقراطية، والتعددية السياسية إلا أن السلطة السياسية بطبيعتها تنزع باتجاه فرض هيمنة مطلقة على كل الفعاليات السياسية في الدولة والمجتمع. لقد سمحت الديمقراطية والانتخابات للاحزاب السياسية والمواطنين في مشاركة سياسية واسعة في أكثر من دورة انتخابية. لكن قيمة المشاركة السياسية بدأت بالتراجع في المدرك السياسي عند المواطن العراق بفعل ضعف الاداء السياسي، وهيمنة بعض الاحزاب والشخصيات السياسية على مقاليد الامور في العراق، وفشل هذه الطبقة السياسية في اجراء اصلاحات سياسية، وفشلها في محاربة الفساد المالي والإداري. فهذه الطبقة متورطة في هذا الفساد، وتوفر حماية له.

إن المنطق العقلاني والموضوعي في النظر الى طبيعة الوضع السياسي في العراق يفرض على الجميع ضرورة التمسك

بقيمة المشاركة السياسية، لأنها الطريق الأسلم والأضمن للتغيير والاصلاح السياسي. وتكسبت المشاركة السياسية اهميتها من كونها تمثل جوهر الثقافة السياسية الديمقراطية إذ يكون المواطن فيها على قدر عالي من الوعي في الامور والشؤون السياسية، ومن ثم قدرته على التأثير في مدخلات النظام السياسي ومخرجاته(49).

إن تراجع مكانة المشاركة السياسية، وحصرها فقط في المشاركة الانتخابية، تتحملها بالدرجة الأساس النخب السياسية الحاكمة، فهي لم تبادر الى اعادة صوغ مضامين العلاقة مع المواطنين مع اخفاقاتها المتكررة، ولم تبد أي ندم، أو رغبة في القيام بحملة اصلاح سياسي حقيقي، بل اكتفت بالتركيز على على كيفية التحكم بمقاليد السلطة والمال.

ولتدارك الامور قبل أن ينزلق العراق الى منزلقات خطيرة يأتي في مقدمتها احتمالية اندلاع حرب أهلية يتوجب على هذه النخب ان تغير نهجها في الحكم، وتطلق حملة توعية تعيد ثقة المواطن بالعملية السياسية. ويمكن أيضا أن تقوم بعمليات تنشئة اجتماعية وسياسية لخلق بيئة ثقافية تتسق وطبيعة النظام السياسي الديمقراطي. وتهدف عمليات التنشئة الى ترسيخ القيم والمفاهيم الوطنية في نفوس الأفراد منذ سنوات وعيهم الاولى من خلال المدارس والكليات والجامعات ومختلف مؤسسات الدولة الأخرى. وتسعى الدول من خلال هذه العمليات الى خلق ثقافة عامة وشعور جمعي بهوية سياسية تعزز من الوحدة الوطنية وتشيع قيم التسامح والحوار والعقلانية ونبذ العنف، تبني السلم. وتهدف في الاول والأخير الى تحديد النشاط السياسي للأفراد وفاعليتهم إزاء النظام السياسي.

وتهدف الدول عادة من عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية تنمية الشعور الوطني بالهوية الواحدة والولاء الوطني. بمعنى تحرير الوعي الفردي من التركيز على الفردية والجو انب الذاتية المتعلة بمجتماعتهم وشؤونهم المحلية الى التركيز على دائرة أوسع تتعلق بالوطن (المجتمع الكلي)(50).

الخاتمة

لاشك أن العجز السياسي في انتاج ثقافة سياسية ديمقراطية، يعيق نمو الديمقراطية في العراق، ويديم الأزمات السياسية المتواصلة، ويزيد من احتمالية فشل التجربة الديمقراطية بشكل كامل. فالعلاقة بين ما هو ثقافي وسياقي -كما اتضح لنا في سياق هذه الدراسة- هي علاقة طردية وتأثيرية متبادلة. إذ تؤثر طبيعة الثقافة السياسية فعلياً في مخرجات النظام السياسي، والعملية السياسية. الملاحظة الاساسية التي يجب تثبيتها هنا أن الثقافة السياسية في العراق لاتزال رهينة الارث السياسي الذي يشكل وعي الافراد السياسي على مختلف مرجعياتهم الفكرية. فالبنى التقليدية في التفكير هي التي تحكم وعيهم وسلوكهم السياسي ومن ثم تحدد مو اقفهم وتفاعلاتهم إزاء النظام السياسي. وعلى الرغم من التحول الديمقراطي لا تزال ثقافة أكثرية الشعب العراق غير ديمقر ايطة؛ فالفرد العراقي إذا جاز الوصف (تائه) في تحديد نمط تفعالاته مع الدولة والسلطة والشأن السياسي عموماً، وحالة التيهان متأتية من تقاطع مصادر تشكل ثقافته السياسية. فالعلاقة بين ماهو سياسي وديني لاتزال تمثل اشكالية غير محسومة عند النخب وعند الجماهير لذلك ينظر الفرد الى الديمقراطية نظرة شكية وتنطوي على قدر كبير من التقليل من قيمتها. فضلا عن سوء تطبيق الديمقراطية في العراق، وقناعة المواطن أن الديمقراطية بيئة خصبة لتنامي الفساد واستمرار تحكم الطبقة السياسية بالقرار السياسي وبموارد الدولة؛ فالشرعية (الصورية) التي تمنحها العملية الانتخابية لهذه الطبقة السياسية تقف عائقاً حقيقياً أمام أية رغبة بالاصلاح والتغيير. وتتجسد حالة التيهان من شعور طيف واسع من الشعب العراقي بالمظلومية، وعدم المشاركة الحقيقية في صناعة القرار، ومناقشة مستقبل البلاد. هذا الشعور أنتج ثقافة سياسية غير فاعلة وغير مشاركة، و انتج فرد غير مكترث بالشأن السياسي إلا بالقدر الذي يمس مصالحه الشخصية. ونظرا لهذا الشعور بالعجز الديمقراطي، وعدم القدرة على تفكيك ممكناته، وتجاوز عقباته، وتشبث الطبقة السياسية بالسلطة، وعدم جديتها في تغيير اداءها السياسي والتنفيذي فإن أنواع من الثقافات السياسية يتشكل في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية العر اقية . نوع من هذه الثقافت ينطوي على نزعة شمولية تنزع باتجاه فرض نمط محدد من الثقافة السياسية على مساحة متنوعة من الثقافات، وتميل الى فرض نموذجها الثقافي وهويتها الفرعية على الجميع،

ونمط أخر من الثقافة السياسية أخذ يعبر عن نزعات انفصالية تنحو باتجاه الاقلمة وتأسيس نموذجها السياسي الذي يتماهى مع خصوصياتها الدينية والاثنية والثقافية. وهذا يشي بتراجع حضور الوطني وصعود ماهو دون الوطني (قومي، طائفي، مناطقي) في التفكير اليومي للانسان العراقي؛ فعندما يسود الشعور بالعجز وفقدان الأمل بالتغيير، وغياب العدالة السياسية والاجتماعية، وهدر الثروات الوطنية، والاستئثار بالسلطة، واستبداد النخبة، واجهاض كل حراك ثقافي واجتماعي وسياسي يسود نمط من الثقافة العامة والثقافية تتسم بكونها ثقافة(انكفائية وانهزامية)، وأخرى تتملكها نزعة نستولجية للاستبداد، وللقرار السياسي المركزي الذي يكون له القدرة على الانجاز وضبط الامن وإن كان على حساب الديمقراطية والحريات السياسية. هذه البيئة التي تنمو فيها ثقافات مختلفة من غير وجود إطار اتفاقي بين مختلف المكونات العر اقية على شكل الثقافة السياسية الوطنية ومضامنها، غياب أية خطة حكومية للتنمية السياسية، والارتقاء بالثقافة السياسية الوطنية تؤشر بما لايقبل الشك صعوبة انتاج هذا النمط من الثقافة السياسية (بصيغتها التشاركية المساهمة) التي تكون مدخل جوهر للاصلاح والتفعيل الديمقراطي.

الهوامش

(1) ينظر: عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق -1914 1939، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002، ص169.

(2) ينظر: فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر- العهد الملكي ، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006.

(3) يشير روبرت دال الى أن اكثر البلدان حفاظا على النظام الديمقراطي هي التي خضعت للاحتلال البريطاني مقارنة بتلك التي خضعت لغيرها من الدول الاوربية، ينظر:

Howard Handelman, the challang of third world development, 2nd edition. Newjersy: prentice-Hall, Inc,2000,pp 267-268.

(4) للتفاصيل في تأثير الدين في الثورة العر اقية ينظر: حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1990-1914، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، ص ص-80 93.

(5) المصدر نفسه، ص 65.

(6) يشير الدكتور نظمي إن موقف علماء الدين الر افض للحركة الدستورية في تركيا و ايران كان ينطلق من فهم ديني تقليدي، ومن خشية على مكانتهم الدينية والاجتماعية من خطر الفكرة الدستورية. ينظر: وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ط1، سلسلة اطروحة الدكتوراه (5)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص88.

(7) ينطلق موقف أهل السنة في العراق من تشكيل الحكومة العر اقية من الموقف الفقهي التقليدي القائل بعدم جواز الخروج على الحاكم المسلم حتى وإن كان ظالماً، وترى نفسها ممثلة بالدولة، ومتماهية معها. ينظر: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص258. بينما ينطلق موقف الشيعة أيضا من الموقف الفقهي التقليدي القائل بأن الأمة تحكم إما من الإمام المعصوم، أو من ينوب عنه بزمن الغيبة، فعلى سبيل المثال أصدر المرجع الديني الخالص فتوى تحرم الانتخابات " إن هذا الانتخاب يميت الأمة الإسلامية، فمن انتخب بعدما علم بحرمة الانتخاب، حرمت عليه زوجته، وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولايدخل حمام المسلمين". نقلاً عن: غسان سلامة، المصدر نفسه، ص 122. ولكن هناك من يذهب الى القول إن التحريم ليس بالمطلق بل كان وفق اشتراطات، من أجل اسقاط الحكومة،، نظراً لطائفيتها السياسية واستبعادها للشيعة من الحكم ينظر: فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي- نوذج الشيعة في العراق، رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر ترجمه عن الالمانية: مركز دراسات التفاعل العراقي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص99.

(8) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ب ت، ص56.

(9) للمزيد ينظر: بكر علي عباس وآخرون، الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقو انين العر اقية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجز ائر، العدد 15، شهر حزيران، 2016، ص ص628-627.

(10) سيار الجميل، انتلجنسيا العراق: التكوين – الاستنارة – السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 139، ايلول،1990، ص30.

(11) نديم عيسى خلف، الفكر السياسي لثورة العشرين، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص ص-27 28.

(12) للمزيد عن نشوء القومية الكردية ينظر: سعد ناجي جواد، دراسات في مسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، العدد 57، مركز الدراست الدولية، بغداد، 2004، ص ص-1 5.

(13) عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 152.

(14) Look at: G. Almond & S. Verba,The Civic Culture, Political Attitude, Democracy in Five Nations, Princeton university Press, New Jersey,1963.

(15) ينظر: فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر-1914 1958، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد 1984، ص ص 80-74.

(16) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون ةالبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، ج3،ط2، مؤسسة الأبحاث العلمية، بيروت، 199، ص ص 74- 75.

(17) عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني– دراسة في التقليد السياسية العر اقية، ط1، دار البراق، دمشق، 1997، ص95. وينظر أيضاً حكمت خليل محمد، جماعة الاهالي والفاشية، ط1، بغداد، دار العبادة للطباعة والنشر، 2007، ص38.

(18) هو بيان صدر عن الكونغرس الامريكي ينص "ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة داعمة للجهود الرامية الى إزالة النظام الذي يرأسه صدام حسين من السلطة في العراق"، وفي 15/11/ 1998 صرح الرئيس بيل كلنتون الذي وقع على القرار"لأول مرة في التاريخ أنه سيعمل على تغيير النظام العراقي، ويتطلع الى اليوم الذي ستأتي حكومة جديدة في بغداد تحترم حقوق شعبها بدلاً من قمعه". ينظر: عزيزقادر الصامنجي، قطار المعارضة العر اقية من بيروت 1991 الى بغداد 2003، دار الحكمة، بغداد، 2009 ، ص 332.

(19) هذه القناعة تولدت عند الباحث من خلال قراءة ادبيات الاحزاب والقوى السياسية الاسلامية، ومتابعة ادائها السياسي.

(20) ينظر: علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد 47، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص181.

(21) ينظر: شيرزاد نجار، الحل الفيدرالي للقضية الكردية: مدخل جوهري لبناء جديد للدولة العر اقية، في وثائق الملتقى الكردي – العربي الصادرة عن جمعية الصدر اقة العربية – الكردية، العدد 96، ط1، ر ابطة كاو للثقافة الكردية، أربيل، 2004، ص ص-91 92.

(22) الشعور بالمظلومية يشكل أساس فكري ودافع سياسي لمعظم الأحزاب الكردية، لهذا يجب أن نفهم هذه الحقيقية في تحليلنا للسلوك السياسي الكردي في العراق وغيره من الدول، ينظر: مهند سلوم، تقارير، الو اقع السياسي الكردي والتأثيرات الاقليمية والدولية، موقع الجزيرة الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180823083348322.html

(23) دأب الساسة الكرد على التأكيد المستمر على أهمية ان تكون كردستان ملاذ آمن لكل العر اقيين، ومكز للتعايش السلمي، ينظر على سبيل المثال: كفاح محمود، كوردستان والتعايش السلمي، موقع ايلاف الالكتروني: https://elaph.com/Web/opinion/2021/05/1327155.html

(24) سليم سوزه، الديمقراطية التو افقة في العراق: اعادة انتاج الاقليات الاثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، ص47، موقع سياسات عربية الالكتروني: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/Siyassat51-2021-Suzah.pdf

(25) اعتمدت الرؤية الامريكية على وجودب تطبيق الديمقراطية كبديل للنظام حكم صدام حسين، وكانت مضامين الوعد الأمريكي المقدس هي (نشر الديمقراطية بالقوة)، ينظر: حسنين توفيق ابراهيم، وعبد الجبار أحمد عبدالله، التحولات الديمقراطة في العراق –القود والفرص-. العدد 3، مركز الخليج للابحاث، سلسلة دراسات عر اقية، دبي ، 2005، ص11.

(26) ينظر: مؤيد جبير محمود، التعددية السياسية في العراق المعاصر-1958 2008، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، 2015، ص ص-270 286.

(27) هذا الموقف تم التعبير عنه من قبل زعماء الاحزاب الكردية والحزب الشيوعي وحركة الوفاق الوطنية والمؤتمر الوطني العراقي، ينظر: مسعود البرزاني، لقاء في جريدة الصباح، شبكة الاعلام العراقي، بغداد، العدد 769، شباط، 2006. وينظر أيضا جلال طالباني، آراء وأحاديث، سلسلة العلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، 16، السليمانية، 2003، ص 43. وينظر كذلك: أياد علاوي، تصريح عن الديمقراطية، جريدة بغداد، العدد 2133، شهر 9، 2010، ص3.

(28) ينظر: عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية في العراق، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 291، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص ص-54 55.

(29) حسن العلوي، العراق الامريكي، دار الزوراء، لندن، 2005.

(30) ناثان بروان، ملاحظات تحليلية حول الدستور: في مجموعة باحثين، مأزق الدستور- نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستر اتيجية، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت– بغداد، 2006، ص31.

(31) غانم جواد، نظرة نقدية الى الدستور العراقي، في مجموعة باحثين، المصدر نفسه، ص129-128.

(32) ينظر سليم مطر، الذات الجريحة: اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي والشرق الأوسط، المؤسسة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2000، ص357.

(33) حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، ط1، دار الزوراء لندن، 1993، ص10.

(34) ليورا لزكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ط1، ترجمة: دلشان ميران، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2004، ص212.

(35) ينظر: هبة علي حسين، دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي: العراق انموذجا، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 28-27، السنة السادسة، 2018، ص ص -4 5.

(36) محمود شمال حسن، اشكالية التمركز الاثني في المجتمع العراقي، في مجموعة باحثين: و اقع ومشكلات الاثنيات في العراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص221.

(37) حسنين توفيق ابراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة، مجلة الديمقراطية، العدد 53، ك2، 2014، ص180.

(38) ينظر: حميد فاضل حسن، اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكاانية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية،

جامعة بغداد، العدد 23، السنة 17، 2006، ص184.

(39) محمد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العر اقية الحديثة، مجلة مدارك، السنة 2، العددان 5، 6، بغداد، 2007، ص 46.

(40) للمزيد ينظر: ابراهيم، محمد زكي ، الديمقراطية الغائبة، مائة عام من تاريخ العراق المعاصر، دار الر افدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2004.

(41) ازدات الدعوت لتعديل شكل النظام السياسي من برلماني تمثيلي الى رئاسية، وهذه الدعوات صدرت من أثر من شخصية سياسية، لكن أكثر هذه الدعوات صدر من زعماء جماعات مسلحة، ولم تحقق مثل هذه الدعوات اجماعاً وطنياً خشية ان تسيطر الجماعات المسلحة على الدولة ومؤسساتها. ينظر: أحمد الخالصي، النظام الرئاسي : الحل المشكلة، مقال، موقع الحوار المتمدن الالكتروني -https://www.ahewar.org/debat/show.art.as p?aid=765482

(42) عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن: حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 317، ك2 ، 2006، ص27.

(43) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التو افقية، ط1، دار الفرات للنشر، بغداد، 2006، ص27.

(44) نقلا عن: آرنت ليبهارت، مصدر سبق ذكره، ص28.

(45) المصدر نفسه، ص ص90-89.

(46) علي الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 284.

(47) للمزيد عن حل اشكالية الهوية العر اقية ينظر: العراق ومعاصرة المستقبل، ط1، دار المدى، بيروت، 2004، ص ص-15 25.

(48) ينظر: شيماء معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين السلطة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018، ص33.

(49) للمزيد عن مفهوم المشاركة السياسية ينظر: السيد عبد الحليم الزيات، التحديث السياسي في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص83.

(50) حاز العقيدي، كيفية صناعة التطرف، التنشئة السياسية ودورها، دار العربي للنشر والتزيع، القاهرة، 2016، ص41.

المصادر

أولًا: الكتب

1. ابراهيم، محمد زكي ، الديمقراطية الغائبة، مائة عام من تاريخ العراق المعاصر، دار الر افدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2004.
2. السيد عبد الحليم الزيات، التحديث السياسي في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
3. العراق ومعاصرة المستقبل، ط1، دار المدى، بيروت، 2004.
4. حاز العقيدي، كيفية صناعة التطرف، التنشئة السياسية ودورها، دار العربي للنشر والتزيع، القاهرة، 2016.
5. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1990-1914، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، ب ت.
6. حسن العلوي، العراق الامريكي، دار الزوراء، لندن، 2005.
7. حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، ط1، دار الزوراء لندن، 1993.
8. حكمت خليل محمد، جماعة الاهالي والفاشية، ط1، بغداد، دار العبادة للطباعة والنشر، 2007.
9. حنا بطاطو ، العراق: الشيوعيون ةالبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، ج3، ط2، مؤسسة الأبحاث العلمية، بيروت، 1999.
10. سليم مطر، الذات الجريحة: اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي والشرق الأوسط، المؤسسة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2000.
11. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق -1914 1939، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002.
12. عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني – دراسة في التقليد السياسية العر اقية، ط1، دار البراق، دمشق، 1997.
13. علي الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
14. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
15. فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر 1958-1914، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد 1984.
16. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ب ت.
17. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي- نوذج الشيعة في العراق، رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، ترجمه عن الالمانية: مركز دراسات التفاعل العراقي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.
18. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر- العهد الملكي ، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، ، المكتبة العصرية، بغداد 2006
19. ليورا لزكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ط1، ترجمة: دلشان ميران، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2004.
20. محمود شمال حسن، اشكالية التمركز الاثني في المجتمع العراقي، في مجموعة باحثين: و اقع ومشكلات الاثنيات في العراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
21. ناثان بروان، ملاحظات تحليلية حول الدستور: في مجموعة باحثين، مأزق الدستور- نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستر اتيجية، دار الفرات

للنشر والتوزيع، بيروت – بغداد، 2006.
22. ناثان بروان، ملاحظات تحليلية حول الدستور: في مجموعة باحثين، مأزق الدستور- نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت – بغداد، 2006.
23. نديم عيسى خلف، الفكر السياسي لثورة العشرين، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

1. مؤيد جبير محمود، التعددية السياسية في العراق المعاصر 2008-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2015.
2. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ط1، سلسلة اطروحة الدكتوراه (5)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

ثالثا: المجلات والدوريات

1. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التو افقية، ط1، دار الفرات للنشر، بغداد، 2006.
2. أياد علاوي، تصريح عن الديمقراطية، جريدة بغداد، العدد 2133، شهر 9، 2010.
3. بكر علي عباس وآخرون، الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقو انين العر اقية، دفاتر السياسية والقانون، جامعة ورقلة، الجز ائر، العدد 15، شهر حزيران، 2016.
4. جلال طالباني، آراء وأحاديث، سلسلة العلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، العدد 16، السليمانية، 2003.
5. حسنين توفيق ابراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة، مجلة الديمقراطية، العدد 53، ك2 2014.
6. حسنين توفيق ابراهيم، وعبد الجبار أحمد عبدالله، التحولات الديمقراطة في العراق –القود والفرص-، العدد 3، مركز الخليج للابحاث، سلسلة دراسات عر اقية، دبي ، 2005.
7. حميد فاضل حسن، اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكاائية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 23، السنة 17، 2006.
8. سعد ناجي جواد، دراسات في مسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، العدد 57، مركز الدراست الدولية، بغداد، 2004.
9. سيار الجميل، انتلجنسيا العراق: التكوين – الاستنارة – السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 139، ايلول،1990.
10. شيرزاد نجار، الحل الفيدرالي للقضية الكردية: مدخل جوهري لبناء جديد للدولة العر اقية، في وثائق الملتقى الكردي – العربي الصادرة عن جمعية الصدر اقة العربية – الكردية، العدد 96، ط1، ر ابطة كاو للثقافة الكردية، أربيل، 2004.
11. شيماء معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين السلطة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018.
12. عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن: حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 317، ك2 ، 2006.
13. عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية في العراق، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 291، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
14. علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد 47، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011.
15. محمد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العر اقية الحديثة، مجلة مدارك، السنة 2، العددان 5، 6 ، بغداد، 2007.
16. مسعود البرزاني، لقاء في جريدة الصباح، شبكة الاعلام العراقي، بغداد، العدد 769، شهر 2 2006.
17. هبة علي حسين، دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي: العراق انموذجا، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 28-27، السنة السادسة، 2018.

رابعاً: شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت)

1. أحمد الخالصي، النظام الرئاسي : الحل المشكلة، مقال، موقع الحوار المتمدن الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=765482
2. سليم سوزه، الديمقراطية التو افقة في العراق: اعادة انتاج الاقليات الاثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، ص 47، موقع سياسات عربية الالكتروني: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/Siyassat51-2021-Suzah.pdf.
3. كفاح محمود، كوردستان والتعايش السلمي، موقع ايلاف الالكتروني: https://elaph.com/Web/opinion/2021/05/1327155.html.
4. مهند سلوم، تقارير، الو اقع السياسي الكردي والتأثيرات الاقليمية والدولية، موقع الجزيرة الالكتروني:
5. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180823083348322.html

خامسا: الكتب (باللغة الانجليزية)

1. Howard Handelman, the challang of third world development, 2nd edition. Newjersy: prentice-Hall, Inc,2000.
2. Look at: G. Almond & S. Verba,The Civic Culture, Political Attitude, Democracy in Five Nations, Princeton university Press, New Jersey,1963.